



**الصندوق الدولي للتنمية الزراعية**  
**المجلس التنفيذي - الدورة السادسة والثمانون**  
روما، 12-13 ديسمبر/كانون الأول 2005

**تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي**

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

**جمهورية بنن**

من أجل

**برنامج مساندة التنمية الريفية**



## المءءوىاء

iii	معاءلاء العملة
iii	الموازىن والمقابىس
iv	ءرىطة منطقة البرنامء
v	موءز القرض
vi	موءز البرنامء
1	الءءء الأول - الاقءصاء والظروف القءطاعىة واستراءىءىة الصنءوق
1	ألف - الاقءصاء والقءطاع الزراعى
4	باء - الءروس المسءفاءة من ءءربة الصنءوق السابقة
5	ءىم - استراءىءىة الصنءوق فى ءعاونه مع بنن
7	الءءء الءانى - البرنامء
7	ألف - منطقة البرنامء والمءموعة المسءهءفة
8	باء - أهءاف البرنامء ونطاقه
8	ءىم - عناصر البرنامء
10	ءال - ءءكالىف وءءمول
11	هاء - ءءورىء، والصرف، والحساباء ومراءءءها
12	واو - ءءءظىم والإءارة
12	زاي - المبرراء الاقءصاءىة
13	حاء - المخاطر
14	طاء - الأءر البىئى
14	ىاء - السماء الابءكارىة
15	الءءء الءالء - الوءائق القاءونىة والسند القاءونى
15	الءءء الرابع - ءءوصىة
	<b>الملءق</b>
17	موءز الضماءاء ءءمىلىة الهامة المءرءة فى اءقافىة القرض المءفاوض بشأنها



## الذيول

1	الذيول الأول: البيانات القطرية
2	الذيول الثاني: التمويل السابق للصندوق في جمهورية بنن
3	الذيول الثالث: الإطار المنطقي
7	الذيول الرابع: تدفق الأموال
8	الذيول الخامس: التكاليف والتمويل
10	الذيول السادس: التنظيم والإدارة



## معادلات العملة

وحدة العملة	=	فرنك أفريقي
1.00 دولار أمريكي	=	545 فرنك أفريقي
1.00 فرنك أفريقي	=	0.001837 دولار أمريكي

## الموازين والمقاييس

1 كيلو غرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 أكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 أكر

## حكومة جمهورية بنن

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج



المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية  
إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق  
بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.



## جمهورية بنن برنامج مساندة التنمية الريفية موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية بنن
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك
التكلفة الكلية للبرنامج:	14.79 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	6.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 10.00 ملايين دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	لا يوجد
مساهمة المقترض:	1.90 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	2.88 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلّفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

## موجز البرنامج

**من هم المستفيدون؟** سيكون المستفيدون من برنامج مساندة التنمية الريفية هم الأسر الريفية المستضعفة المهددة بخطر أن يلحق بها مزيد من الفقر نتيجة لتزايد الضغوط على الأرض، وانخفاض الإنتاجية، وقلة مردود مصادر الدخل غير الزراعية. ويتألف السكان المستهدفون من سكان 280 قرية، منها نحو 200 قرية كانت فيما مضى مشمولة، أو هي الآن مشمولة، بمشروعات سابقة أو جارية يدعمها الصندوق. وتُعرّف المجموعة المستهدفة في هذه المجتمعات بأنها تتألف من: (أ) أشخاص تتقصهم المهارات والتكنولوجيات والتمويل وإمكانية الوصول إلى الأسواق؛ (ب) أشخاص لديهم مهارات أساسية لكن تتقصهم بقية ما تقدم؛ (ج) مُشغّلون موجودون لا يتمكنون من التوسع لعدم توفر التدريب والتكنولوجيات والتمويل والأسواق لهم. وسيولى انتباه خاص للوصول إلى النساء المحرومات اجتماعياً ومجموعاتهم، والشباب العاطلين عن العمل أو الذين لا يجدون العمل الكافي، والأسر التي لا تملك أرضاً. وسوف يستفيد نحو 56 000 شخص، نصفهم على الأقل من النساء، فائدة مباشرة من الدعم المقدم لـ 830 مجموعة و 350 مؤسسة تجارية صغرى. وسيزداد عدد أعضاء رابطات الخدمات المالية بنحو 43 000 شخص بنهاية عام 2010، مما يرفع مجموع الأعضاء إلى نحو 100 000 شخص.

**لماذا هم فقراء؟** يعود الفقر الريفي في بنن بصورة رئيسة إلى ضيق مجموعة مصادر أسباب المعيشة، الذي تفاقم بسبب ارتفاع الضغط على الموارد الطبيعية. فالفقراء مضطرون بصورة متزايدة إلى العمل كأجراء موسمين نتيجة لقلّة مهاراتهم، ويُحشّرون في أنشطة مردودها منخفض لقلّة معرفتهم بالأسواق والتكنولوجيات المحسنة، أو الحصول على التمويل. ولم يتمكن المنتجون الريفيون في بنن من الاستفادة من ارتفاع القوة الشرائية في المناطق الحضرية، حيث انخفضت نسبة الفقر فعلاً. والنساء والشباب محرومون بوجه خاص، لأسباب اجتماعية وثقافية، من إمكانيات الوصول إلى موارد أسباب المعيشة.

**ما الذي سيفعله البرنامج لهم؟** سيساعد البرنامج على الحد من الفقر الريفي بمساعدة المجموعات والأفراد على بدء أو توسيع أنشطة مدرة للدخل غير زراعية في معظمها، من شأنها أن تزيد دخلهم وتوجد لهم وظائف وتحسّن أحوال المعيشة والعمل المحلية. وسيتم توسيع شبكة رابطات الخدمات المالية، التي أنشأها مشروعان اثنان يدعمهما الصندوق، وستوفّر لها الهيئة الرأسية اللازمة لزيادة قدرتها على تقديم الخدمات المالية بفعالية وبطريقة مستدامة ذاتياً. وسيتم تعزيز قدرة مجموعات رابطات الخدمات المالية ولجان التنمية القروية على معالجة القيود الإنمائية التي تواجهها والفرص الإنمائية المتاحة لها. وستدمج جهود البرنامج دمجاً كاملاً في عملية اللامركزية الجارية، بغية ضمان إعطاء القرى المستفيدة المعارف والمهارات اللازمة لمشاركتها الفعلية في تقرير ما ينبغي عمله، وكيف يتم عمله، ومن يقوم به.

**كيف سيشارك المستفيدون في البرنامج؟** سيشارك المستفيدون في اتخاذ القرارات والتنفيذ في جميع المراحل، من أنشطة التخطيط وتحديد الأولويات إلى تقدير أثرها على حياة الناس. وسيكون لهم من خلال منظماتهم (لجان التنمية القروية، ورابطات الخدمات المالية، ومجموعات الأنشطة المدرة للدخل) والهيئات الرأسية ذات الصلة، صوت قوي في المسائل التي تهمهم. وستمكنهم مشاركة ممثلي المستفيدين الإلزامية في ندوات المشاورات الدورية، وعمليات التقييم





التشاركية، إلخ، من التأثير باسم الجماعات التي يمثلونها، وضمان وضع القيود والمشاكل والاحتياجات ذات الأولوية لهذه الجماعات في موقع عالٍ على جدول أعمال الهيئات التي تتخذ قرارات تؤثر في حياتها.

**كيف صيغ البرنامج؟** اشتمل النهج التشاركي الذي اعتمد للتصميم على تنظيم حلقة عمل مع سلسلة عريضة من أصحاب المصالح من القطاعين العام والخاص على السواء، وكذلك حلقتي عمل إقليميتين نوقشت فيهما المقترحات مع ممثلي المستفيدين المحتملين وصدّقوا عليها. ويأخذ تصميم البرنامج في الحسبان توصيات تقييم برنامج قطري وتقييم مرحلي لأول مشروع يموله الصندوق لإدخال مفهوم رابطة الخدمات المالية. ويتفق البرنامج مع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2005 (الوثيقة EB 2005/85/R.13).



## تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

### بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

### جمهورية بنن

### من أجل

### برنامج مساندة التنمية الريفية

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية بنن بما قيمته 6.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 10.0 ملايين دولار أمريكي تقريباً) بشروط تيسيرية للغاية، وذلك للمساعدة في تمويل برنامج مساندة التنمية الريفية. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (75%) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

## الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق<sup>1</sup>

### ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

#### الاقتصاد

1 - كانت الجهود الرامية إلى إدخال إصلاحات اقتصادية كلية ناجحة إلى حد ما منذ أنشأت الحكومة برنامج التعديل الهيكلي وتحرير الاقتصاد في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم. فقد استُعيد النمو الاقتصادي، وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 5.5% فيما عدا عام 1998، حين خفضته أزمة الطاقة إلى 4.5%، وهو مستوى مازال مقبولاً. وبلغت حصة الزراعة والخدمات 36% و 49% من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي، وبلغت نسبة النمو السنوي فيهما 2% و 3%. والحلقة الضعيفة في الاقتصاد هي قطاعه الثانوي، الذي بلغت حصته 13% ومتوسط نموه السنوي 0.5%. والتضخم المالي مُسيطرٌ عليه فنسبته 3-4% في السنة، وكذلك تحسن أداء كل من الميزان التجاري وخدمة الديون: فنسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي (التي كانت 56% في عام 2001) دون عتبة الـ 60% التي وضعها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وعلى الرغم من تحقيق منجزات كبيرة في الاقتصاد الكلي، ما زالت بنن واحدة من أفقر بلدان العالم: فقد كان متوسط دخل الفرد 380 دولاراً أمريكياً فقط (مقارنةً بـ 470 دولاراً أمريكياً لبلدان أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى) في عام 2001، حين كان ترتيب البلد 158 من بين 173 بلداً في دليل التنمية البشرية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع أن الإطار الحافز أكثر مواتية الآن للاستثمار والنمو في

<sup>1</sup> لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

القطاع الخاص، ما زال وضع الاقتصاد الكلي أبعد ما يكون عن الاستقرار، وما زال الاقتصاد، إلى حد كبير جداً، معرضاً لأداء محصول واحد - هو القطن - الذي يعود بأكثر من 90% من حصيله الصادرات.

2 - أنشأت عملية اللامركزية التي بدأت في عام 1999، اثنتي عشرة محافظة و77 كمبونة، بغية تعزيز التنمية المواتية للفقراء، والمتجهة من أسفل إلى أعلى، وتعزيز المساواة والمسؤوليات، بما في ذلك تخطيط تدخلات التنمية المحلية، وتنفيذ المسماة كميونات، سلسلة عريضة من الامتيازات والمسؤوليات، بما في ذلك تخطيط تدخلات التنمية المحلية، وتنفيذ ورصد هذه التدخلات التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات والأولويات المعيّنة محلياً. ومطلوب من السلطات المنتخبة والموظفين المدنيين، على مستوى الكمبونة وما دونها، أن يعملوا معاً ليخططوا وينفذوا تدابير إنمائية تحسّن مستويات معيشتهم في دوائرهم الانتخابية. وكانت أول عملية انتخابات قد أجريت في شهر ديسمبر/كانون الأول 2002، وبدأت كميونات كثيرة تصوغ خطط تنمية كميونات. ومع أنه حصل تقدم مطّرد، ما زالت الترتيبات المؤسسية في مهدها. فجميع مستويات النظام، لا سيما الكميونات وما دونها، تنقصها القدرة على معالجة قضايا التنمية والحد من الفقر.

### الظروف القطاعية

3 - ما زالت الزراعة القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، إذ تبلغ حصتها 90% من حصيله الصادرات التي تُؤدّد داخلياً (ومعظمها من القطن). وتشكل المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك المصادر الرئيسية لأسباب معيشة معظم الأسر الريفية. وتتراوح مناطق بنن الإيكولوجية-الزراعية الثماني بين شبه القاحلة والقاحلة، التي يوجد فيها موسم زراعي واحد، في الشمال؛ والمناخ المداري الرطب، الذي يوجد فيه موسمان زراعيان، في الجنوب. وتزرع المحاصيل في كل مكان بحسب أحوال المناخ والتربة؛ والثروة الحيوانية ذات أهمية بالغة في الشمال، ومصايد الأسماك الحرفية الداخلية في المناطق الرطبة الواقعة في الجنوب. وتسيطر على الإنتاج عمليات صغيرة تديرها الأسرة، مستخدمة أساليب الفلاحة القائمة على اتساع رقعة الأرض المزروعة؛ ويضع النمو السكاني السريع ضغوطاً متزايدة على الأنشطة المتصلة بالأرض. ويزرع كل سنة نحو 30% من الأراضي الصالحة للزراعة بالمحاصيل، وأصبحت الفترات التي تترك فيها الأرض بوراً أقصر فأقصر، بحيث لا تكفي لاستعادة التربة لخصوبتها. وأصبحت أماكن صيد الأسماك والمراعي معرضة لخطورة التدهور. والمنتجون الريفيون في مختلف أنحاء البلد تواقون إلى تطوير مصادر بديلة لأسباب المعيشة، للتعويض عن زيادة ندرة الأراضي. وأخذت الضغوط المتزايدة على الأرض تضعف النظم التقليدية لحيازة الأراضي المشاعة، التي كانت دائماً تضمن حقوقاً ثابتة في الحصول على أرض لجميع أفراد المجتمع، بمن فيهم أشد الناس فقراً.

4 - التمايز بين الجنسين/السن - نتائج التحليلات المفصلة التي أجريت أثناء الصياغة والتقييم للفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للنساء الريفيات والرجال الريفيين، والعقبات التي تعترض سبيلهم، تؤكد أن النساء والشباب يلاقون صعوبة متزايدة في الحصول على أرض وعلى عوامل الإنتاج. ومما يزيد محدودية قدرة المرأة على الزراعة وكسب أسباب المعيشة واجباتها المنزلية، بما في ذلك العناية بالأطفال، والاعتماد على أنشطة قليلة المردود، باستخدام تكنولوجيات متعبة ومستنفدة للوقت. وإمكانيات حصول المرأة على المعلومات والتدريب والمساعدة الفنية محدودة جداً؛ فنادراً ما تكون المرأة عضواً في هيئات اتخاذ القرارات، وإمكانيات وصولها إلى الخدمات الاجتماعية والأسواق محدودة. لكن النساء اللاتي استقدن من المساندة كان أدأوهن في جميع الأحوال تقريباً أداءً جيداً، وفي كثير من الأحيان

أفضل من أداء الرجال. وإن ما يقرب من نصف أعضاء شبكات التمويل الصغير لرابطات الخدمات المالية التي أنشأها الصندوق من النساء؛ وقد أخذن 40% من القروض لأنشطة مدرة للدخل وكانت معدلات سدادهن لهذه القروض ممتازة.

5 - تكاد **الوظائف الريفية** في بنن كلها تقريباً أن تكون مرتبطة بالزراعة. ويعمل نحو 70% من القوى العاملة في البلد في إنتاج أساسي (المحاصيل، وتربية الماشية، وصيد الأسماك)، وتكسب الأغلبية الساحقة من أفرادها دخلاً نقدياً من سلسلة من الأعمال التجارية الصغرى والتجهيز/التصنيع في القطاع غير النظامي. وإيراداتهم قليلة نتيجة لما يلي: (أ) ضعف المهارات التقنية/الإدارية وبدائية التكنولوجيات؛ (ب) محدودية القدرة على التمويل الذاتي وقلة إمكانيات الحصول على القروض؛ (ج) محدودية إمكانيات الوصول إلى الأسواق غير المحلية؛ (د) وجود بيئة قانونية ومؤسسية غير ممكنة لهم. وقدرتهم على المساومة مع الزبائن ضعيفة وجودة منتجاتهم وأسعارها لا تقوى على منافسة الواردات أو المنتجين من سكان المدن. غير أن إمكانيات التنمية لديهم كبيرة في ضوء ارتفاع الطلب على الأغذية والبضائع في المناطق الحضرية، حيث الفقر أخذ في الانخفاض، وحتى في المناطق الريفية - كسبب ونتيجة في آن واحد لجهود الحد من الفقر. وأدى انسحاب الدولة من المشاركة المباشرة في توفير المدخلات والإرشاد والتسويق إلى إيجاد فجوات يمكن أن يسدها العاملون في القطاع الخاص، لكن قدرتهم على أداء ذلك تحتاج إلى تعزيز بواسطة التدريب والدعم من المنظمات، والحصول على الخدمات المالية، وإيجاد إطار تنظيمي مساعد على التمكين.

#### المؤسسات ذات الصلة

6 - **المؤسسة العامة الرئيسية** المكلفة بتعزيز التنمية الريفية والزراعية في بنن هي وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، لا سيما دائرة التخطيط والسياسة التابعة لها. وقد أعيد تعريف دور هذه الإدارة في الآونة الأخيرة كما يلي: (أ) تطوير السياسات والاستراتيجيات؛ (ب) صياغة المشروعات وتدابير التمويل لها؛ (ج) جمع وتحليل المعلومات عن أداء القطاع الزراعي ووضع التنبؤات.

7 - تم تعزيز **المؤسسات المنشأة على مستوى القرية**، بما في ذلك المجموعات ولجان التنمية القروية، في معظم القرى بواسطة عملية طويلة لبناء الوعي، والتدريب على المساعدة بواسطة العمل، قامت بها مشاريع ومنظمات غير حكومية كثيرة. وتنتخب كل قرية أعضاء لجنة التنمية القروية فيها ويكونون مسؤولين أمام قريتهم كلها. ومن خلال هذه اللجان اكتسبت الجهات الفاعلة المحلية مهارات مفيدة (إدارية وتسييرية وسياسية) للقيام بدور فعال في اتخاذ القرارات على صعيد القرية والكميونة. ويتمثل دورها في العمل في تعاون وثيق مع القادة المحليين في صياغة مشروعات التنمية المحلية وتنسيق تنفيذها؛ وتدابير الأموال والمساهمات النوعية؛ ورصد تنفيذ المشروعات وآثارها، إلخ وتجري الآن دراسة قانون جديد يهدف إلى تفويض المسؤولية عن إدارة الأشغال وتفتيشها إلى جهات فاعلة دون مستوى الكميونة. ومع أن كثيراً من لجان التنمية القروية تعاني من ضعف التنظيم ورداءة المهارات وقلة الخبرة، ووضعها القانوني غير الرسمي، توجد لدى هذه اللجان إمكانيات كبيرة لدفع برنامج اللامركزية إلى الأمام، وبذلك تسهم في الحد من الفقر الريفي بصورة دائمة. فلم تعد التنمية الريفية، التي هي محور الحد من الفقر الوطني، مسؤولية الدوائر الحكومية حصراً، وإنما هي أيضاً من مسؤولية **المنتجين الريفيين ومنظماتهم**. ويوجد الآن 300 3 مجموعة هي أعضاء في 77 اتحاداً ثانوياً، وستة اتحادات على مستوى المحافظة، واتحاد وطني واحد. وتعمل معظم المنظمات المهنية الزراعية في التسويق وتوريد المدخلات. وحتى عهد قريب، كان اتخاذ القرارات يسترشد بأهداف الإدارة أكثر من استرشاده بمصالح

المنتجين. وأخذت عملية تحرير الاقتصاد وانسحاب الدولة من المشاركة تتيح فرصاً جديدة للمنظمات المهنية الزراعية. وأقوى هذه المنظمات هي شبكة مزارعي القطن، بخبرتها الطويلة ولأن القطن أقل قابلية للاستبدال من الغذاء. وقد ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية التي تعمل في تقديم الخدمات ارتفاعاً شاهقاً بعد قرار الحكومة الانسحاب من المشاركة المباشرة. ويوجد لدى بعضها دراية قوية في ميادين حساسة، مثل التمويل الريفي، والمساندة التنظيمية للمؤسسات الشعبية، والتمكين من خلال المشاركة، ومحو الأمية، والبيئة، والصحة، إلخ وتشير خبرة الصندوق الواسعة (20 منظمة غير حكومية) إلى أن معظم المنظمات الوطنية غير الحكومية يمكن - بمضي الزمن - أن تحسن أداءها، لكن عدد المنظمات التي حققت الاستقلال المالي والتقني قليل جداً. ويصاحب هذا الاتجاه توسع كبير في قطاع موردي الخدمات الخاصين، الذين يعملون كخبراء استشاريين أحرار، أو مؤسسات صغيرة. وتميل قدراتهم إلى أن تكون أقوى كثيراً من قدرات المنظمات غير الحكومية، لا سيما في المهارات البالغة التخصص.

8 - **المؤسسات المالية الريفية** في بنن تنقسم إلى نوعين، هما: (أ) مصارف تجارية ينظمها قانون المصارف؛ (ب) مؤسسات التمويل الصغرى، وينظمها قانون بارميك (المشروع الإقليمي لدعم الجمعيات التعاونية للتسليف والادخار) المعني بالإشراف على الجمعيات التعاونية للتسليف والادخار. والوصول إلى مؤسسات التمويل الصغرى، التي تمثل 90% من المؤسسات المالية في البلد، أيسر على المنتجين الريفيين، لكن عدد أعضائها البالغ 670 000 عضو يمثل 10% فقط من مجموع السكان وأقل من نصف (40%) مجموع الأسر. وتنقسم مؤسسات التمويل الصغرى في بنن إلى ثلاثة أنواع، هي: (أ) 18 شبكة من جمعيات التسليف والادخار، ولها هيئات رأسية؛ (ب) ست مؤسسات مالية من غير جمعيات التسليف والادخار، تعمل بموجب اتفاقيات خاصة؛ (ج) 25 عملية ائتمان تديرها مشروعات أو منظمات غير حكومية. وأسهم الصندوق في المعونات التي تقدمها منظمات التمويل الصغرى بتعزيز شبكة مؤلفة من 144 منظمة تمويل صغرى في المناطق الريفية، مع نهج أسهمي ينطوي على بيع الأسهم. وهي تغطي 40% من قرى البلاد و32% من منظمات التمويل الصغرى في بنن. وتشمل مؤسسات التمويل الصغرى 60 000 مساهم (47% منهم رجال، و48% نساء، و5% مجموعات). وبلغ مجموع رأس المال الذي حشدته هذه المؤسسات نحو 1.2 مليون دولار أمريكي (35% نساء). وبلغ مقدار القروض التي أقرت 13 مليون دولار أمريكي، أي ما يزيد على رأس المال الذي تم حشده بأكثر من 12 ضعفاً. وبلغ متوسط نسب سداد القروض 97%. وعقدت نودتان إقليميتان لمؤسسات التمويل الصغرى لوضع استراتيجية لإنشاء مؤسسة رأسية. وهذه الأخيرة لازمة لنيل الاعتراف الرسمي ولضمان الاستدامة في الأجل الطويل. وتوشك الحكومة أن توافق على سياسة وطنية للتمويل الصغير تعالج القيود المؤسسية والتنظيمية والمالية التي تعترض سبيل القطاع.

#### باء - الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

9 - بحلول يونيو/حزيران، كان الصندوق قد مول ثمانية قروض (91 مليون دولار أمريكي) لحكومة بنن بشروط تيسيرية للغاية، بالإضافة إلى مبلغ 265 000 دولار أمريكي على سبيل المنح، وإعفاء ديون بمبلغ 7.0 ملايين دولار أمريكي، بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وحشد الصندوق أيضاً تمويلاً مشتركاً بمبلغ 87 مليون دولار أمريكي. وتبين من تقييم البرنامج القطري، الذي أجري في عام 2004، أن مشروع الأنشطة المدرة للدخل، ومشروع خدمات التسويق والقروض الصغيرة قد زادا دخل الأسر بنسبة 65% و64% على التوالي؛ وأن التدريب والدعم اللذين قدمتهما مشروعات الحافظة كلها عززا قدرات المنظمات الشعبية، وأنها جميعها أدخلت تحسينات حقيقية

على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للنساء. وأبرز تقييم البرنامج القطري ستة دروس رئيسية هي: (أ) كان نهج رابطات الخدمات المالية الذي أدخله مشروع الأنشطة المدرة للدخل ومشروع خدمات التسويق والقروض الصغيرة ابتكاراً مؤسسياً كبيراً عزز به كل واحد منهما الآخر، وتمثل في إنشاء نظام لتبادل المعلومات يمكن رابطات الخدمات المالية ومؤسسات التمويل الصغرى من تقليل مخاطر الإقراض بتعيين طالبي القروض الذين عليهم ديون غير مسددة والذين اعتادوا عدم التسديد؛ (ب) أن الأنشطة المدرة للدخل غير المرتبطة بالأرض على جانب كبير من الأهمية لتخفيف الضغوط المتزايدة الواقعة على الأرض، وزيادة القيمة المضافة المحلية: ربحيتها محدودة بسبب ضعف سلسلة السلع الواصلة بين الموردين والمنتجين، والمصنعين، والتجار والمصدرين؛ (ج) من شأن عمليات التعاون الاستراتيجي التي تولد عمليات تآزر وتمنع التكرار أن تحسّن التنسيق، وبذلك تيسر الدور التمكيني للحكومة؛ (د) التنسيق مع السلطات المحلية وفيما بينها جانب رئيسي من جوانب تمكين المنظمات الشعبية ومن ثم الحد من الفقر من خلال تطبيق اللامركزية والديمقراطية - وقد نفذت العملية تنفيذاً جيداً، لكن وحدات الحكم المحلي ولجان التنمية القروية ما زالت في مهدها؛ (هـ) مشاركة المستفيدين تستغرق وقتاً لتمكين الناس من تعلم المهارات اللازمة لإدارة شؤونهم. ويمكن أن تصبح نهج المجموعات، التي تمكن المشروعات من توسيع مساعدة الفقراء، طرقاً لتنشيط الدينامية الفردية أيضاً؛ (و) عدم وجود حضور قطري للصندوق يحد من قدرته على تمثيل مصالح الأشخاص الأشد فقراً في حوار السياسات.

### جيم - استراتيجية الصندوق في تعاونه مع بنن

#### سياسة بنن من أجل استئصال الفقر

10 - **الفقر والأمن الغذائي** - تتفق التعديلات الهيكلية التي أجريت على مرّ عقدي من الزمن في أن نجاح بنن في تصحيح اختلالات التوازن في الاقتصاد الكلي لم تمنع الفقر الريفي من الارتفاع. ففي عام 2000 كان ما يقدر بـ 30% من سكان البلد يعيشون في فقر. وبينما انخفضت نسبة الفقر في المناطق الحضرية من 28.5% إلى 23.3%، ارتفعت نسبة الفقر الريفي من 25.2% إلى 33%. ولم يستفد المنتجون الريفيون في البلد من ارتفاع القوة الشرائية في المناطق الحضرية. وإن كل أسرة ريفية في الشمال تقريباً تعيش تحت خط مستوى الفقر، لكن أكبر عدد من الفقراء، بالأرقام المطلقة، يعيشون في المناطق الريفية من الجنوب المكتظ بالسكان، حيث الضغوط على الأرض آخذة في الارتفاع. ومما يذكر أن بنن - من الناحية النظرية - مكتفية ذاتياً في الأغذية، لكن خمس سكان الريف لا يحصلون على الغذاء الكافي؛ و 25% من الأطفال الذين هم دون سن الخامسة مقرّمون، و 8% من الأطفال مصابون بالهزال.

11 - **تم تعديل سياسة بنن للحد من الفقر في خطة العمل الثانية لمكافحة الفقر (2001-2006)**، ثم وضعت تفاصيلها في سلسلة متصلة من وثائق السياسة العامة: مثال ذلك وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، التي اعتمدت في عام 2003، والإعلان السياسي المتعلق بالتنمية الريفية، وعدة خطط للتنمية القطاعية (الزراعة، والصحة، والتعليم، إلخ) وقضايا مشتركة بين القطاعات (التمايز بين الجنسين، والبيئة، إلخ). وتعترف هذه الوثائق جميعها بالحاجة إلى ربط الجهود المستمرة بتوطيد النمو الاقتصادي، مع إيلاء مزيد من الانتباه لأمر منها تحسين الدخل ومستويات المعيشة لسكان الريف. وهذا التركيز إلزامي بالنظر إلى أن أكثر من ثلثي اليد العاملة، 80% ممن يعيشون تحت خط مستوى الفقر و 19% من "فقراء الأغذية"، يعيشون في المناطق الريفية من بنن. وعرفت الحكومة التمكين من خلال اللامركزية بأنه أداة هامة لتخفيف وطأة الفقر. وأعطى الإنصاف بين الجنسين مكاناً بارزاً في سياسة بنن الوطنية بشأن الحد من الفقر.

وأنشأت اللجنة الوطنية للتنمية وتخفيف وطأة الفقر مرصداً للتغيير الاجتماعي لضمان رصد الفقر وآثار جهود الحد من الفقر عن كثب. وسينشئ مرصد التغيير الاجتماعي قاعدة بيانات لتجميع وتحليل الإحصاءات التي تقدمها كل الجهات الفاعلة في مجهود الحد من الفقر، وإجراء دراسات استقصائية وتحقيقات خارجية، إلخ. وسوف يرصد تقدّم بنن نحو تحقيق أهدافها الإنمائية للألفية، ونشر هذه المعلومات مع تحليل لأفضل الممارسات.

### أنشطة الجهات المانحة الأخرى في مجال استئصال الفقر

12 - تتيح فرص إقامة صلات مع جهود الجهات المانحة الرئيسية ذات الصلة الرامية إلى الحد من الفقر فرصاً عديدة لإقامة شراكات استراتيجية كما تصوّرَها إعلانُ باريس عن فعالية المساعدات، الصادر في مارس/آذار 2005. وقد تم تعيين أربعة مجالات رئيسية بأنها مجالات واعدة للصندوق، وهي: (أ) تقديم المساعدة لرواد الأعمال الجدد، بالتعاون مع برنامج دعم القطاع الزراعي ومشروع تحسين وتنويع النظم الزراعية، الممولين بتعاون من الوكالتين الدانمركية والفرنسية للمساعدة الإنمائية، على التوالي؛ (ب) التدريب على القراءة والكتابة الوظيفية وتعلم اللغة الفرنسية الأساسية بدعم من هيئة المساعدة السويسرية؛ (ج) دعم القطاع الزراعي ومنظمات المزارعين من مجموعة مانحين بقيادة البنك الدولي، وبخاصة من خلال برنامج دعم الخدمات الزراعية ومنظمات المزارعين؛ (د) دعم مشروع للتنمية القائمة على المجتمعات المحلية أقره البنك الدولي مؤخراً. وفضلاً عن هذا يوجد لدى الصندوق تجربة واسعة ودروس مفيدة يقدمها في كل من المجالات الأربعة. وبوصفه عضواً في مجموعة المانحين للتنمية الريفية والحد من الفقر، سيواصل الصندوق الاجتماع بانتظام مع شركائه في التنمية ذوي الأهداف المشتركة ليستفيد من حضورها القوي في البلد، وبالتالي يعزز حوار السياسات بين أسرة المانحين والحكومة. وستعكس مساهمات الصندوق في حوار السياسات خبراته وممارساته الإيجابية على الصعيد الميداني.

### استراتيجية الصندوق في بنن

13 - اعتمدت وثيقة الصندوق الأولى للفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 1997-2002 الحد من الفقر باعتباره الهدف الإنمائي العام للصندوق. وركزت الوثائق على تمكين الفقراء بإتاحة إمكانيات حصولهم على الخدمات المالية الصغيرة، وربط هذا الاتجاه بتوليد عمليات تازُر (مثل الأسواق والتسويق، والإنصاف بين الجنسين، والتدريب، والخدمات الاستشارية)، وعلى تعزيز الاستدامة (مثل تعزيز المنظمات الشعبية القوية، والقضايا البيئية). وتعترف الوثيقة الثانية للفرص الاستراتيجية القطرية (2006-2010)، التي أقرت في عام 2005، باستمرار صلاحية الحد من الفقر كهدف إنمائي عام، وتؤكد الحاجة إلى التقيّد بوثيقة استراتيجية الحد من الفقر، وغيرها من الوثائق السياسية المتعلقة بالحد من الفقر، وكذلك بولاية الصندوق وسياساته؛ وتؤكد صلاحية نهج رابطات الخدمات المالية لتوفير القروض الصغيرة وتوصي كذلك بزيادة الدعم الموجّه نحو توطيد الشبكة بما يلي: (أ) دمجها أفقياً بواسطة التوسيع وعمودياً بواسطة مؤسسة رأسية؛ (ب) إقامة شراكات مع مؤسسات التمويل الصغرى الأخرى؛ (ج) مواصلة حوار السياسات بشأن المؤسسات المالية الصغرى. وتعترف وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية أيضاً بأن الأنشطة الريفية المدرة للدخل غير المرتبطة بالأرض ستزداد أهمية لتخفيف الضغوط على الأرض الزراعية النادرة، وتوصي بزيادة دعم إنشاء أو توطيد سلاسل السلع المتكاملة. وأخيراً، يؤكدُ توكيداً قوياً على الحاجة إلى نهج يأخذ بزمام المبادرة لإقامة شراكات قابلة لأن تولّد عمليات تازُر، وعلى أهمية تمكين القرى ومنظماتها كأداة للحد من الفقر حداً مستداماً بواسطة تطبيق اللامركزية.



## الأساس المنطقي للبرنامج

14 - مع أن بنن سجلت نجاحاً كبيراً في تحسين المجاميع الاقتصادية الكلية، فإن أسرها الريفية عرضة لخطورة متزايدة للوقوع في الفقر. وتتفق سياسة الحكومة في مجال الحد من الفقر الريفي مع ولاية الصندوق وكان لعدة تدخلات مَوَّلها الصندوق، وسيكون لها أثر إيجابي على الفقر الريفي. وسيقوم البرنامج المقترح بما يلي: (أ) دعم توطيد منجزات التدخلات السابقة والجارية التي مَوَّلها الصندوق؛ (ب) بدء عملية تجمع في نهاية المطاف كل التدخلات التي يدعمها الصندوق تحت مظلة برنامج إداري متكامل تكاملاً تاماً في بنن. وسيتم ذلك بالبناء على الخبرات الإيجابية التي اكتسبها الصندوق وأصحاب المصالح الآخرين، وبتقريب مشروعات حافظة الصندوق الجارية تدريجياً، بعضها من بعض، مع التنسيق بين نهجها وممارساتها.

## الجزء الثاني - البرنامج

### ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

15 - سيكون برنامج مساندة التنمية الريفية شاملاً في نطاقه البلد بأسره، بدءاً بالكُميونات الست والخمسين المشمولة بمشروع الأنشطة المدرة للدخل، ومشروع خدمات التسويق والقروض الصغيرة. وسيشمل 280 قرية من بينها: 200 قرية مشمولة بمشروع الأنشطة المدرة للدخل، ومشروع خدمات التسويق والقروض الصغيرة، ومشروع تنمية إنتاج الجذريات والدرنيات، وبرنامج مساندة تنمية مصايد الأسماك الحرفية القائمة على المشاركة، و 80 قرية جديدة. وستكون أهلية هذه القرى الجديدة مشروطة بإمكانية توليدها للكثلة الحرجة باستغلال أوجه التآزر والتكامل.

16 - يتألف السكان المستهدفون من جميع الأسر القاطنة في القرى الـ 280 التي تشكل منطقة البرنامج المعرّفة أعلاه، بما في ذلك ما يقدر بـ 20 000 أسرة في القرى الثمانين الجديدة. وستكون المجموعة المستهدفة له هي أشد الفئات فقراً من بين هؤلاء السكان المستهدفين، أي المزارعون الذين لا يملكون أرضاً أو لا يملكون منها شيئاً يذكر، وصغار أصحاب قطعان الماشية ومصايد الأسماك، وسكان الريف العاطلون عن العمل أو العاملين عمالة ناقصة بوجه عام. وسيولى اهتمام خاص للنساء والشباب المحرومين بوجه خاص من الحصول على أرض وعلى الخدمات المالية والمعلومات والتدريب. وستؤثر في تنفيذ كل الأنشطة استراتيجية تنمية تأخذ في الاعتبار التمايز بين الجنسين. وبفضل توكيد البرنامج توكيداً قوياً على توطيد منجزات المشروعات القديمة والجارية، ستعطي القرى التي فيها مجموعات ومؤسسات تجارية يدعمها مشروع الأنشطة المدرة للدخل، ومشروع خدمات التسويق والقروض الصغيرة، ومشروع تنمية إنتاج الجذريات والدرنيات، وبرنامج مساندة تنمية مصايد الأسماك الحرفية القائمة على المشاركة أولوية في الوصول (170 قرية مدعومة بمشروع الأنشطة المدرة للدخل/مشروع خدمات التسويق والقروض الصغيرة، و30 قرية مدعومة بمشروع تنمية إنتاج الجذريات والدرنيات/برنامج مساندة تنمية مصايد الأسماك الحرفية القائمة على المشاركة).

## باء- أهداف البرنامج ونطاقه<sup>2</sup>

17 - سيكون الهدف الإنمائي للبرنامج "المساعدة على الحد من الفقر الريفي بزيادة دخل الأسر الريفية". وستكون أهدافه المحددة ما يلي: (أ) دعم زيادة تنمية المجموعات الريفية المدرة للدخل والمؤسسات التجارية الريفية الصغيرة؛ (ب) دعم توطيد وتوسيع إطار رباطات الخدمات المالية لتكون منظومة مؤسسات مالية صغيرة ريفية قائمة بذاتها، تلبي احتياجات فقراء الريف، لا سيما النساء؛ (ج) بناء قدرات المؤسسات والجهات الفاعلة القروية على اتخاذ القرارات بواسطة وحدات حكمها المحلي؛ (د) المشاركة في حوار السياسات والشراكات الاستراتيجية المعنية بقضايا الفقر الريفي بواسطة فريق مؤهل تأهيلاً عالياً لإدارة البرنامج. وستعمل استراتيجية التنفيذ على عدة جبهات، هي: (أ) تحويل حافظة الصندوق بصورة تدريجية إلى برنامج إداري، بإيجاد تعاون أوثق في الميدان، وتوليد كتلة حرجة، ومواءمة الممارسات والنهج حيثما أمكن ذلك، أي أدوات وإجراءات الرصد والتقييم، وعمليات التوريد المشتركة؛ (ب) التقيد التام بالمؤشرات التي وضعتها وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، والقيام بصورة منتظمة بإرسال قواعد بيانات مستكملة عن عمليات جميع التدخلات التي يدعمها الصندوق وأثر هذه العمليات إلى مرصد التغيير الاجتماعي.

## جيم - عناصر البرنامج

18 - كما يُرى في الإطار المنطقي المرفق بالذيل الثالث، سيتم تنفيذ أربعة عناصر على مدى فترة خمس سنوات، وهي: (أ) دعم مجموعات الأنشطة الريفية المدرة للدخل والمؤسسات التجارية الريفية الصغيرة؛ (ب) الحصول على التمويل الريفي؛ (ج) تعزيز المنظمات الشعبية والمهنية؛ (د) التنسيق والشراكات الاستراتيجية. وسيتم تنفيذ هذه العناصر كجزء من برنامج إداري يشمل على أنشطة مشروع تنمية إنتاج الجذريات والدرنيات وبرنامج مساندة تنمية مصايد الأسماك الحرفية القائمة على المشاركة، ويكون هذا بمشاركة تدخلات أخرى حيثما أمكن ذلك. وستقوم بتنفيذ الأعمال الميدانية وكالات منفذة بموجب عقود. ويمكن أن تكون المنظمات الريفية التي تتوفر لديها الخبرة اللازمة مؤهلة لذلك (أي للتدريب والحصول على المعلومات والتسويق).

### العنصر 1: مساندة مجموعات الأنشطة المدرة للدخل والمؤسسات التجارية الصغرى

19 - سيمكّن هذا العنصر مجموعات الأنشطة المدرة للدخل والمؤسسات التجارية الصغرى، الموجودة منها والجديدة، في 280 قرية من زيادة مردوداتها. وبدلاً من التجارة الصغيرة وإنتاج السلع الأولية، سيركز الدعم على مناولة المحاصيل بعد حصادها وعلى التسويق، والقصد من ذلك هو تعزيز السلاسل السلعية التي يمكنها زيادة القيمة المضافة وتوزيع الدخل وزيادته، وإيجاد العمالة. ويركز النهج المنشود، ذو الثلاث شُعَب، على تنمية الموارد البشرية، وحل القيود التي تعترض التسويق، وإيجاد البنى التحتية الأساسية. وسيتاح للقرى المستفيدة الحصول على حزم مساندة مصوغة بشكل يتفق إلى حد كبير مع مستوى نُضجها؛ ولن يتاح الحصول على إعانات مالية إلا للقرى والمجموعات الجديدة. وسيُدخَل على أساس تجريبي نظام قسائم رائد يسمح للمستفيدين باختيار مقدمي الخدمات إليهم. وسيشمل التركيز القوي على التسويق تدريباً وإنشاء صندوق مبادرات تسويقية لتمويل تكاليف الدراسات والمشاركة في المعارض التجارية، إلخ، تعيّن الأنشطة المدرة للدخل/المؤسسات التجارية الصغرى نفسها. وسيُنشَأ نظام لجمع ونشر

<sup>2</sup> انظر الإطار المنطقي المرفق بالذيل الثالث.

المعلومات عن الأسعار بالتعاون مع شركاء استراتيجيين؛ وستُعزَّزُ قدرة المنظمات المهنية الريفية واتحاداتها على تقديم خدمات تسويق بإشرافها حيثما أمكن ذلك. وسينشأ صندوق استثمار مجتمعي لإعانة بناء الهياكل الجماعية غير المشمولة بمشروعات أخرى.

### العنصر 2: إمكانيات الوصول إلى التمويل الريفي الصغرى

20 - سيبسر هذا العنصر حصول مجموعات الأنشطة المدرة للدخل/المؤسسات التجارية الصغرى على خدمات مؤسسات التمويل الصغرى بتوطيد وتوسيع شبكة رابطات الخدمات المالية وإنشاء الهيكل الرأسي الذي تحتاج إليه لتصبح مؤهلة للاعتراف الرسمي وللقيام بأدوار صنع السياسات والدعم الفني والمالي، وهي أدوار غاية في الأهمية. وسينطوي توطيد الجيل الأول من مجموعات الأنشطة المدرة للدخل، البالغ عددها 144 مجموعة، على تدريب ودعم، وكذلك على المساعدة في تطوير منتجات مالية جديدة، وربط رابطات الخدمات المالية الأعضاء مع غيرها من مؤسسات التمويل الصغرى، واجتذاب مساهمين جدد. وسيتم تعزيز ما يصل إلى 60 رابطة جديدة لكي تليي الطلب، معتمدةً بذلك الإجراء الذي وضعتهُ مشروعات سابقة. وسيتم تعزيز الرابطات الجديدة أثناء السنتين الأوليين لكي يتاح لها الوقت الكافي لاكتساب المهارات والخبرة اللازمة. وستعطى الأولوية لتطبيقات من القرى الموجودة في المناطق المشمولة بمشروع تنمية إنتاج الجذريات والدرنيات وبرنامج مساندة تنمية مصايد الأسماك الحرفية القائمة على المشاركة، لتعزيز التآزر بين المشروعات. وستنشئ شبكة رابطات الخدمات المالية هيئةً رأسيّةً مبدئيةً، تناط بها وظائف الهيئة الرأسيّة الثلاث، وهي: رسم السياسة/استقطاب التأيد، والدعم التقني (التدريب، وعمليات التفنيش، والمنتجات المالية الجديدة)، والدعم المالي (مراجعة الحسابات، وتحويل السيولة الفائضة بين رابطات الخدمات المالية، وإعادة التمويل من المصارف). وبعد إجراء تقييم متعمق للأداء في منتصف المدة، يمكن أن تُنشأ هيئةً رأسيّةً أخرى لتولّي الوظائف المالية. وستقوم بعثة مراجعة منتصف المدة بدراسة فرصة تعزيز التكامل داخل قطاع مؤسسات التمويل الصغرى، بإعطائه وضع الشركة المساهمة والسماح لجهات خارجية بشراء أسهم فيها. وستظل الهيئة الرأسيّة الأولى مسؤولة عن رسم السياسة، والتمثيل والدعم التقني. وستكون إحدى وظائف الهيئة الرأسيّة ضمان وضع النتائج الموحدّة لشبكة رابطات الخدمات المالية على شبكة الإنترنت، كأن توضع، مثلاً، على الموقع الذي تديره المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الناس فقراً (ميكس-ماركت [السوق العالمية لتبادل المعلومات عن مؤسسات التمويل الصغرى]).

### العنصر 3: مساندة المؤسسات القروية

21 - يهدف هذا العنصر إلى التأثير في استدامة أنشطة البرنامج بتعزيز القدرات القروية وبيجاد فرص للتفاعل مع القرى الأخرى، ومع الكميونات، ومع مقدّمي الخدمات التقنية والمساعدة المالية. وسيتم رفع مستوى مهارات الفهم واستقطاب التأيد لدى لجان التنمية القروية القائمة، والجهات الفاعلة المحلية الأخرى، بواسطة التدريب والدعم. وسيتم تعزيز لجان التنمية القروية في نحو 80 قرية وستتلقى تدريباً على القراءة والكتابة يقدمه ويشرف عليه رجال ونساء محليون مدربون تحت إشراف أشخاص مؤهلين. وستنتخب كل قرية في البرنامج امرأة لتدريبها على العمل كنقطة اتصال في مجال المعلومات والتعليم والاتصال، بغية تمكين نساء القرية من الحصول على المعلومات ولإيجاد وعي واسع بالأثر السلبي لممارسات معينة. وسوف تتلقى لجان التنمية القروية مساعدة متخصصة في ترجمة أحكام خطة



تنمية كميوناتها إلى خطط تنمية قراها، وتدبير أموال للتدابير التي لا تستطيع هي أن تمويلها، والعمل بسلاسة مع الخدمات الإدارية والتقنية، والقيام بجهود مشتركة مع قرى أو كميونات أخرى.

#### العنصر 4: تنسيق البرنامج والشراكات الاستراتيجية

22 - ستنشأ وحدة تنسيق برنامج صغيرة ومؤهلة تأهيلاً رفيعاً في أبومي-كالافي، في المبنى الذي بناه مشروع الأنشطة المدرة للدخل، وستنشأ ثلاث وحدات مساندة إقليمية في باراكو، وناتينغو، وبوهيكون. وسيتألف ملاك موظفي وحدة تنسيق البرنامج من منسق يساعده أخصائيان اثنان مؤهلان تأهيلاً عالياً في مجالات الإدارة/المالية، والرصد والتقييم، والعناصر التقنية الثلاثة، بالإضافة إلى موظفي الدعم. ونصّ أيضاً على توفير علاوات لموظف مؤهل تأهيلاً عالياً في دائرة التخطيط والسياسة/وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، يكلف بمهمة رصد حافظة الصندوق بأسرها، في تشاور وثيق مع منسق البرنامج.

#### دال - التكاليف والتمويل

23 - يقدر مجموع تكاليف البرنامج على مدى خمس سنوات بمبلغ 14.8 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية (الجدول 1). وتبلغ حصة النقد الأجنبي والضرائب/الرسوم 9% و8% على التوالي. وسيتم تمويل البرنامج من الصندوق والحكومة والمستفيدين. وسيمولّ قرض الصندوق البالغ 10 005 000 دولار أمريكي 68% من مجموع التكاليف، بما في ذلك بندا الطوارئ. وستمولّ الحكومة 1.9 مليون دولار أمريكي (13%)، تمثل الرسوم والضرائب. وسيمول المستفيدون 2 881 000 دولار أمريكي (19%). وترد تفاصيل تكاليف البرنامج وخطة تمويله في الجدولين 1 و2 أدناه. وترد حسابات النفقات التي أعدها الخبير المالي في الذيل الخامس، الجدول 1.

#### الجدول 1: موجز تكاليف البرنامج<sup>(أ)</sup>

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
مساندة مجموعات الأنشطة المدرة للدخل والمؤسسات التجارية الصغرى	3 311	170	3 481	5	25
إمكانيات الحصول على التمويل الريفي الصغير	5 461	492	5 953	8	42
مساندة المؤسسات القروية	2 195	178	2 373	8	17
تنسيق البرنامج والشراكات الاستراتيجية	1 815	399	2 214	18	16
<b>مجموع التكاليف الأساسية</b>	<b>12 782</b>	<b>1 239</b>	<b>14 021</b>	<b>9</b>	<b>100</b>
الطوارئ المادية	50	25	75	33	1
الطوارئ السعرية	687	5	692	1	5
<b>مجموع تكاليف البرنامج</b>	<b>13 519</b>	<b>1 269</b>	<b>14 788</b>	<b>9</b>	<b>105</b>

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.



## الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الجدول 2: خطة التمويل<sup>(أ)</sup>  
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	الصندوق		الحكومة		المستفيدين		المجموع		نقد أجنبي	عملية محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
مساندة مجموعات الأنشطة المدرة للدخل والمؤسسات التجارية الصغيرة	2 949	79	532	14	243	7	3 724	25	171	3 211	342
إمكانات الحصول على التمويل الريفي الصغير	2 971	48	558	9	2 615	42	6 145	42	507	5 314	323
مساندة المؤسسات القروية	2 272	89	271	11	22	1	2 565	17	183	2 292	90
تنسيق البرنامج والشراكات الاستراتيجية	1 814	77	541	23	-	-	2 355	16	409	1 599	347
مجموع التكاليف	10 005	68	1 902	13	2 881	19	14 788	100	1 269	12 417	1 102

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

### هاء - التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

24 - **التوريد:** سيتم التوريد وفقاً لاتفاقية قرض الصندوق. فالمعدات والمواد والمركبات تشتري بالجملة ما أمكن ذلك. فعقود المركبات تكون بموجب إجراءات العطاءات التنافسية الدولية. وعقود السلع والمعدات التي تزيد تكلفتها على 50 000 دولار أمريكي ولا يتجاوز مجموعها 100 000 دولار أمريكي تكون بموجب إجراءات العطاءات التنافسية المحلية. أما العقود التي تقل قيمتها عن 50 000 دولار أمريكي، لكنها لا تقل عن 10 000 دولار أمريكي فتتطبق عليها إجراءات التسوق الحكيم، على أساس الحصول على أسعار من ثلاث جهات على الأقل. أما الأشغال المدنية، فنظراً إلى وجودها في أماكن متفرقة، فيستبعد أن تجتذب عطاءات دولية. وستكون عقود المباني والأشغال المدنية بموجب إجراءات العطاءات التنافسية المحلية. وتعطى عقود الخدمات الاستشارية عملاً بالمعايير المقبولة دولياً.

25 - **توثق المصروفات** على المركبات والمعدات والخدمات الاستشارية توثيقاً كاملاً. أما مصروفات الأشغال المدنية، والتدريب المحلي وتكاليف التشغيل، والمرتببات والعقود المحلية فتقيد في كشوف إنفاق مصدقة. ويحتفظ البرنامج بوثائق سحب الأموال بموجب كشوف الإنفاق ليتم تفتيشها أثناء بعثات الإشراف. وسيفتح حساب خاص للبرنامج في مصرف تجاري في كوتونو، أو في الخزانة العمومية، بأحكام وشروط مقبولة لدى الصندوق. وسيودع في الحساب مبلغ أولي مقداره 500 000 دولار أمريكي لدى سريان القرض وتقديم طلب سحب إلى الصندوق. وسيُنَجِّج تجديد موارد الحساب الخاص بالإجراءات الثابتة في الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يفتح حساب برنامج في الخزانة العمومية بمبلغ 50 مليون فرنك أفريقي في كوتونو لتلقي وصرف الأموال المقابلة المقدمة من الجهة المقترضة. وسيدرج البرنامج في برنامج الاستثمار الحكومي ذي الأولوية لضمان تقديم حكومة بنن الأموال الكافية إليه في حينها. وستكون مدة تنفيذ البرنامج خمس سنوات من تاريخ سريان القرض.

26 - **الحسابات ومراجعة الحسابات:** تحتفظ جميع الوكالات المنفذة المعنية بالبرنامج بحسابات مستقلة لنفقات أنشطتها الممولة من البرنامج. ويضمن المراقب المالي في وحدة تنسيق البرنامج الاحتفاظ بجميع الحسابات وفقاً لممارسات الحكومة السائدة، التي تكون مقبولة لدى الصندوق، ويعدُّ كشوفاً موحدة للحساب كل ستة أشهر، كجزء لا يتجزأ من نظام معلومات إدارة البرنامج. وستتم مراجعة الحسابات السنوية الموحدة من قبل مؤسسة مراجعة حسابات مستقلة مقبولة لدى الصندوق. وتتيح جميع الوكالات المنفذة لمؤسسة مراجعة الحسابات الإطلاع على حسابات العنصر أو

العناصر التي تنفذها. وتقدّم الحسابات المراجعة وتقرير مراجعي الحسابات، ويكون الأخير مشفوعاً برأي مستقل في كشوف الإنفاق، إلى الصندوق في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ انتهاء كل سنة مالية.

#### واو - التنظيم والإدارة

27 - ستكون الوكالة الرائدة للبرنامج هي دائرة التخطيط والسياسة في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك، التي قامت بهذا الدور في المشروعات الجارية الثلاثة. وستنشأ لجنة وطنية للتوجيه والرصد لكي ترشد حافظة الصندوق كلها، التي تتكون من هذا البرنامج ومشروع تنمية إنتاج الجذريات والدرنيات، وبرنامج مساندة تربية الأسماك الحرفية القائمة على المشاركة. وستنشأ ثلاث لجان توجيهية إقليمية لإرشاد عمل وحدات الدعم الإقليمية والإشراف على عملها. وستولى مسؤولية الإدارة اليومية للبرنامج لجنة تنسيق البرنامج، التي يرأسها منسق. وسيتم ندب المنسق في برنامج الصندوق من قبل المقترض إلى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك. وسيقوم البرنامج بتمويل علاواته ونفقات معيشته اليومية، أما مرتبه فستدفعه حكومة بنن. وستعمل لجنة تنسيق البرنامج من خلال ثلاثة مكاتب لا مركزية يكون في كل واحد منها رئيس وحدة دعم إقليمية ومحاسب - أمين سر، وموظفو دعم. وستكون إجراءات تعيين الموظفين مفتوحة وشفافة، وتقوم على أساس توصيفات وظائف وإجراءات اختيار محددة سلفاً.

28 - كان رصد وتقييم جهود التنمية الزراعية والريفية في بنن ضعيفاً باستمرار. وسيسعى البرنامج إلى تصحيح نقطة الضعف هذه بطريقتين، هما: (أ) العمل على إيجاد تنسيق أفضل بين التدخلات التي تشكل حافظة الصندوق؛ (ب) رفع مستوى قدرة دائرة التخطيط والسياسة/وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك لأداء دور الرقابة هذا فيما يتعلق بالحافظة. وسيوضع نظام الصندوق لإدارة النتائج والأثر في المشروعات الثلاثة كلها. وستجرى عمليات تقييم تشاركية سنوياً على مستوى القرية.

#### زاي - المبررات الاقتصادية

29 - **المستفيدون** - على مدى خمس سنوات، سيستفيد نحو 56 000 نسمة يعيشون في 280 قرية فائدة مباشرة من البرنامج. ويشمل هذا المجموع 16 000 عضو إضافي في مجموعات الأنشطة المدرة للدخل والمؤسسات التجارية الصغرى في القرى المشمولة أصلاً بمشروع الأنشطة المدرة للدخل، ومشروع خدمات التسويق والقروض الصغيرة، وكذلك 40 000 شخص في القرى الثمانية الجديدة، التي لا توجد فيها مثل هذه المجموعات، أو إن وجدت فهي لا تعمل. ويتوقع أن يستفيد 830 نشاطاً مدرراً للدخل و350 مؤسسة تجارية صغرى من البرنامج فائدة مباشرة. وسيقدم التدريب والدعم لـ 2 630 عضواً وقائداً في لجان التنمية القروية، و900 قائد في رابطات خدمات مالية جديدة، و2 160 قائداً في رابطات الخدمات المالية الـ 144 الموجودة. ويتوقع أن تكون النساء أكثر من نصف المستفيدين، بفضل إدراج هذا الهدف كجزء لا يتجزأ من برامج العمل والميزانيات السنوية.

30 - يمكن تلخيص الفوائد الرئيسية القابلة للقياس كميّاً كما يلي: (أ) زيادة في الدخل وتحسّن في مستويات المعيشة ناتجان عن وظائف جديدة ونطاق أوسع من الأنشطة المدفوعة الأجر؛ (ب) تعزيز قدرة المؤسسات التجارية المحلية على تعيين أسواق جديدة واستكشافها ودخولها، وتكثيف منتجاتها وفقاً للطلب، وتخفيض تكاليف الإنتاج، إلخ؛ (ج) تعزيز قدرة المؤسسات التجارية المحلية على تعيين تكنولوجيات محسنة والحصول عليها واستخدامها لتحسين

الإنتاجية وجودة المنتجات، وتخفيض التكلفة، إلخ؛ (د) تحسين إمكانيات وصول المنتجين الريفيين إلى الخدمات المالية القريبة والمعدلة بواسطة شبكة رابطات الخدمات المالية والاتصال بمنظمات مؤسسات تمويل صغرى أخرى والمصارف؛ (هـ) إنشاء مؤسسة رأسية قوية قادرة على تمكين شبكة رابطات الخدمات المالية من كسب الاعتراف الرسمي وتقديم الخدمات اللازمة لضمان الاستدامة في الأجل الطويل؛ (و) توسيع نطاق عمليات رابطات الخدمات المالية بارتفاع عدد الأسهم المملوكة من 0.59 مليار فرنك أفريقي في عام 2004 إلى 1.22 مليار فرنك أفريقي في عام 2010؛ وارتفاع عمليات الإقراض من 1.0 مليار فرنك أفريقي في عام 2004 إلى 3.0 مليارات فرنك أفريقي في عام 2010؛ (ز) توفر إيرادات تراكمية مقدارها 6.8 مليار فرنك أفريقي للمقترضين من رابطات الخدمات المالية.

31 - وتشمل الفوائد الرئيسية غير القابلة للقياس كميًا ما يلي: (أ) مساهمة كبيرة لاتجاه اللامركزية الجاري ومن ثم للحد من الفقر، بفضل تحسين أوضاع الحكم المحلي؛ (ب) زيادة الثقة والاحترام الذاتي لدى أصحاب المصالح على صعيد القاعدة الشعبية، لا سيما الفئات الأكثر ضعفًا، التي تشكل المجموعة التي يستهدفها الصندوق؛ (ج) وجود بيئة أكثر تمكينًا لتنمية الأعمال التجارية الريفية غير التجارية التي يمكنها أن تسد الفجوة التي أوجدها انسحاب الدولة من تقديم السلع والخدمات؛ (د) تحسين أوجه التآزر نتيجة لجهود البرنامج الرامية إلى إقامة شركات استراتيجية داخل حافظة الصندوق وفي العمل الذي يقوم به أصحاب مصالح آخرون.

32 - حُسِبَ معدل المردود الداخلي على أساس الافتراضات التالية: (أ) سينجح 70% من مجموعات الأنشطة المدرة للدخل والمؤسسات التجارية الصغرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ (ب) أن نحو 29 000 مقترض من رابطات الخدمات المالية القائمة و10 000 مقترض من رابطات الخدمات المالية الجديدة سيزيدون دخلهم بنسبة 2% في الشهر (وهذا يكفي 50% من المتوسطات التي تم بلوغها في الماضي؛ (ج) ستصبح رابطات الخدمات المالية ومؤسساتها الرأسية مكنتية ذاتياً؛ (د) ستكون عوامل التحويل بنسبة 90% للبرنامج بأسره و80% لعمل الأسرة؛ (هـ) استرداد كامل التكلفة فيما يتعلق بتشغيل البنى التحتية والمعدات وصيانتها وتكاليف الخدمات الأساسية. ويعتبر معدل المردود الداخلي بنسبة 15% على مدى 15 سنة مردوداً قوياً إلى حد ما، ويبقى دون تغيير إذا انخفض الافتراض (أ) إلى 60%، وينخفض إلى 11% إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج بنسبة 20% وإلى 10% إذا انخفضت الأرباح بنسبة 20%. ويعتبر معدل المردود الداخلي أكثر حساسية لتخفيض ربحية رابطات الخدمات المالية/المؤسسات التجارية الصغرى. وإن زيادة العوائد بنسبة 20% ترفع معدل المردود الداخلي إلى 18%، وتخفيض التكاليف بـ 20% ترفعه إلى 19%.

## حاء - المخاطر

33 - سيكون أثر البرنامج، ومن ثمَّ حافظة الصندوق في بنن، عرضة لعدد من المخاطر عولجت على النحو التالي: (أ) سيُرفع مستوى قدرة القرى على التعاقد والإشراف على عقود الأشغال ببرامج تدريب ودعم متعددة المراحل، صيغت خصيصاً لمعالجة نقاط القوة ونقاط الضعف المحلية؛ (ب) ستعمل وحدة تنسيق البرنامج في تعاون وثيق مع وزارة المالية والاقتصاد لضمان تعميم الإجراءات المُصلحة للصرف والتوريد وتقديم التقارير عن النفقات، إلخ؛ (ج) ستُشن حملة توعية للتعبئة بإنشاء هيئة رأسية لرابطات الخدمات المالية - تنشئها الرابطات الأعضاء نفسها - وتعزيز ازدهار الفئتين كنيتهما للحصول على خدمات مقدمي الخدمات المتخصصين في التمويل الصغير؛ (د) سيتم

إيراز خصوصية مفهوم رابطات الخدمات المالية وفضائله، حيث تُجمع الموارد المالية ببيع الأسهم بدلاً من الادخار، بروزاً واضحاً بواسطة بناء التوعية.

### طاء - الأثر البيئي

34 - سيكون للبرنامج أثر مباشر ضئيل على البيئة وأثر إيجابي كبير غير مباشر. ومع أن الحطب سيظل المصدر الرئيسي للطاقة، فمن شأن إدخال تكنولوجيات تتسم بكفاءة الوقود أن تخفض استهلاك الوحدة بمقدار النصف؛ وسيتم تخفيف الضغط على الغابات بتشجيع زراعة الحُرُجات والمستنبتات (كالأنشطة المدرة للدخل/المؤسسات التجارية الصغرى). وسيكون أثر البرنامج على الضغوط الواقعة على الأرض ضئيلاً جداً بسبب تركيزه الرئيسي على مناولة المحاصيل بعد حصادها وعلى الأنشطة التي لا تتطلب أرضاً، وإن تطلبتُ قليلاً. ولن يزداد استهلاك الماء زيادة كبيرة، وسينخفض الأثر على الصحة البشرية بنقل الأنشطة إلى خارج الامتيازات والمسكن، وبضمان كون إجراءات الإنتاج، وإعادة التدوير، والتخلص من الفضلات إجراءات آمنة. وصُنِّفَ البرنامج بوجه العموم في الفئة باء.

### ياء - السمات الابتكارية

35 - تتركز ابتكارات البرنامج الرئيسية في الأسس المتينة التي بنيت على مدى السنين العشر الماضية. وسوف يعزز النهج الإطاري التماسك والتكامل فيما بين مشروعات الصندوق، وفيما بينها وبين المشروعات التي تمولها جهات مانحة أخرى. ومن شأن برنامج مساندة التنمية الريفية، بوصفه البرنامج المظلة لحافظة الصندوق، أن يضمن رصد وتقييم جميع العمليات التي يدعمها الصندوق، ويحلل مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر، وتقديم النتائج إلى مرصد التغيير الاجتماعي. وستُعزَّرُ وفورات الحجم الكبير بدمج وترشيد وظائف الموارد المالية والإدارية والبشرية في مشروعات الصندوق، وستتولى لجنة توجيهية وطنية واحدة مراقبة الحافظة كلها. وقد أوصى تقييم البرنامج القطري ووثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية كلاهما بوجود حضور قطري دائم في بنين، لتعزيز نفوذ الصندوق في رسم السياسة، وتحسين استقطاب التأييد لفقراء الريف. وحتى يوافق المجلس التنفيذي على النموذج الجديد للصندوق، سيقوم منسق البرنامج بتمثيل البرنامج في حوار السياسات مع الإشارة بوجه خاص إلى لجنة الجهات المانحة المعنية بالتنمية الريفية.

36 - يولى الاعتبار الواجب أيضاً للنهج الابتكارية إزاء عدة موضوعات مشتركة بين القطاعات، ومن بينها: (أ) تعميم التمايز بين الجنسين (العمل على تمكين النساء الريفيات بصورة دائمة من الحصول على عوامل الإنتاج والعمالة؛ وتعزيز قدرتهنَّ على استخدام مواردهنَّ على أفضل وجه وتنمية الثقة بالنفس لديهنَّ؛ وتدريب الموظفين على الأمور المتعلقة بالتمايز بين الجنسين، وكذلك تصميم رصدٍ وتقييمٍ يتطلبان التقسيم والتحليل بحسب الجنس؛ (ب) إدارة المعرفة إدارة تهدف إلى اختبار الابتكارات الناجحة ورسمتها، وتعيين أفضل الممارسات ونشرها. وإن برنامج مساندة التنمية الريفية، إذ تدعمه خبرة موقنة جيداً ويسانده شركاء استراتيجيون لهم تفكير مماثل، سيكون في موضع جيد يأخذ زمام المبادرة في عمله على رفع مستوى الابتكارات وحوار السياسات المواتي للفقراء.



## الجزء الثالث - الوثائق القانونية والسند القانوني

- 37 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية بنن والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.
- 38 - وجمهورية بنن مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- 39 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

## الجزء الرابع - التوصية

- 40 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية بنن قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها ستة ملايين وتسعمائة وخمسين ألف (6 950 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 سبتمبر/أيلول 2045، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية



## موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2005)

1 - ستضع حكومة بنن (الحكومة) حصيلة القرض تحت تصرف وزارة الزراعة ومصايد الأسماك (الوكالة الرائدة للبرنامج) وفقاً لأحكام برامج العمل والميزانيات السنوية ولإجراءاتها الوطنية المعتادة في معاملة المساعدة الإنمائية، بغية تنفيذ البرنامج.

2 - ستضع الحكومة أيضاً تحت تصرف الوكالة الرائدة للبرنامج مساهمة في تمويل البرنامج، بالعملة المحلية، تعادل 1 902 000 دولار أمريكي، ويمثل هذا المبلغ:

(أ) جميع الرسوم والضرائب على البضائع والخدمات التي ستغطيها الحكومة، تقدم بالعملة المحلية بمبلغ يعادل 1 102 000 دولار أمريكي، بواسطة الإعفاء منها أو بشيكات خزانة؛ و

(ب) مساهمة من الحكومة بمبلغ 800 000 دولار أمريكي، باعتبارها مساهمة مقابلة، للضرائب على النفقات الصغيرة وتلك التي لا يمكن إصدار شيكات خزانة بشأنها. ولهذه الغاية، ستضع الحكومة تحت تصرف وحدة تنسيق البرنامج مبلغاً بالعملة المحلية يعادل 90 000 دولار أمريكي لتغطية احتياجات البرنامج في السنة الأولى. وبعد ذلك، ستجدد الحكومة موارد حساب البرنامج كل سنة بإيداع الأموال المقابلة فيه، كما هو مبين في برنامج العمل والميزانية السنوية. وسيدرج البرنامج في برنامج الاستثمار العمومي.

3 - ستضمن الحكومة، كجزء من المحافظة على الممارسات البيئية السليمة، إتباع ممارسات مناسبة لمكافحة الآفات بموجب البرنامج. ولهذه الغاية، ستضمن عدم اشتمال المبيدات التي تشتري بموجب البرنامج على أي مبيدات محظورة بموجب مدونة قواعد السلوك الدولية لتوزيع واستخدام المبيدات، التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بصيغتها المعدلة من حين لآخر، أو المدرجة في الجدول 1 (بالغة الخطورة) والجدول 2 (الخطورة جداً) من التصنيف الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية للمبيدات بحسب خطورتها والمبادئ التوجيهية 1996-1997، بصيغته المعدلة من حين لآخر.

4 - سينفذ البرنامج نظام رصد وتقييم لضمان التأزر المرغوب بين البرنامج وجميع أعمال مساندة التنمية التي يقوم بها الصندوق، والتي ستشمل عملياً ما يلي: (أ) قيام مشروع تنمية الجذريات والدرنيات، وبرنامج مساندة تنمية مصايد الأسماك الحرفية القائمة على المشاركة بتحويل المبادئ التوجيهية للأداء، التي أعدتها وحدة الرصد والتقييم في كل منهما، بصورة دورية إلى البرنامج؛ (ب) توحيد البيانات والمؤشرات على مستوى البرنامج لإيجاد تأزر بينهما؛ (ج) الإعداد المشترك لتقديرات الوضع بالرصد والتقييم؛ (د) التنسيق بين أدوات جمع البيانات وتحضيرها؛ (هـ) مشاركة البرنامج في دورات بناء التوافق التي تنظمها دائرة التخطيط والسياسة والشركاء في موضوع مساندة نظام الرصد

الملحق

والتقييم للوكالة الرائدة للبرنامج. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم وحدة الرصد والتقييم في البرنامج بتنظيم اجتماعات فصلية بين وحدات الرصد والتقييم لمشروعات الصندوق بغية متابعة المنجزات، وتوحيد بيانات الرصد والتقييم، واتخاذ جميع القرارات بشأن ترشيد نظام الرصد والتقييم وفعاليتها. وسيقيم البرنامج نظاماً لتقديم دعم لاتخاذ القرارات في وقته، على مختلف مستويات التدخل، وسيحدد أدوات تحضير البيانات واستعمال البيانات المحضرة. وسيتم تصميمه للعمل على المستوى المركزي (وحدة تنسيق البرنامج) والمستوى اللامركزي (وحدات المساندة الإقليمية والمشغلين المشاركين)، وينبغي أن يبسر التنفيذ ورصد الخدمات التي تقدمها مختلف الجهات الفاعلة بموجب البرنامج.

5 - قام الصندوق، في إطار نظامه لإدارة النتائج والأثر، بتعيين مجموعة من المؤشرات الرئيسية - لكل نوع من أنواع المشروعات - ينبغي أن تقدمها المشروعات. وتتعهد الحكومة بضمان إجراء المسوحات القاعدية، وأخذ هذه المؤشرات في الحسبان، لدى إعداد الاستبيانات. وستجرى مسوحات متابعة بموجب مشروع تنمية إنتاج الجذريات والدرنيات، وبرنامج مساندة تنمية مصايد الأسماك الحرفية القائمة على المشاركة، لجمع أي بيانات قاعدية ناقصة، مثل حالة تغذية الأطفال، والجوانب المتصلة بنفسي الأمراض المعدية.

6 - ستضمن الحكومة التأمين على موظفي البرنامج ضد المخاطر الصحية ومخاطر الحوادث وفقاً للممارسة المتبعة في بنن.

7 - ستضمن الحكومة تعيين موظفي البرنامج بموجب دعوات وعروض محلية تنشر في الصحف الوطنية، وفقاً لإجراءاتها الراهنة وعلى أساس عقود سنوية قابلة للتجديد لكنها لا تمدد في أي حال من الأحوال بعد انتهاء البرنامج. وتتخذ قرارات تعيين كبار المسؤولين في البرنامج - أي منسق البرنامج، والمسؤول الإداري والمالي، ومسؤول الرصد والتقييم، والمسؤولين عن مختلف عناصر البرنامج (الأنشطة المدرة للدخل/المؤسسات التجارية الصغرى، والتمويل الريفي، ومساندة المؤسسات الشعبية) في وحدة تنسيق البرنامج، ورؤساء الوحدات، ومساعدى وحدات المساندة الإقليمية للإدارة والمحاسبة - وأي قرار بإنهاء عقودهم - بالاتفاق مع الصندوق. وسيجرى استعراض سنوي لأداء موظفي البرنامج وفقاً للأساليب المحددة في دليل الإدارة والمالية والمحاسبة، ويمكن إنهاء عقودهم على أساس نتائج هذه الاستعراضات. ويدرار الموظفون وفقاً للإجراءات السارية في بنن.

8 - ستضمن الحكومة عدم حدوث أي شكل من أشكال التمييز القائمة على أساس الجنس أو السن أو الخلفية الإثنية أو الانتماء الديني في تعيين موظفي البرنامج، وفقاً للتشريع الساري في بنن. وعند تساوي كل العوامل الأخرى، تعطي الحكومة أفضلية لتعيين النساء المرشحات، لا سيما في شغل الوظائف الفنية في البرنامج.

9 - تُحدّد الإجراءات التالية باعتبارها شروطاً مسبقة لصرف الأموال من القرض. ولا يُسحب أي مبلغ يتعلق بأي من الفئات إلى أن يتم ما يلي:

(أ) إيداع مبلغ في حساب البرنامج بالعملة المحلية يعادل 90 000 دولار أمريكي - يمثل الإيداع الأول من الأموال المقابلة؛

(ب) إعداد مسودة دليل الإجراءات الإدارية والمالية وتقديمها إلى الصندوق؛



الملحق

(ج) إعداد مسودة دليل الرصد والتقييم والوضع القاعدي للبرنامج وتقديمها إلى الصندوق؛

(د) إقرار برنامج العمل/الميزانية السنوية الأولى وإرفاق خطة توريد بها.

عند استيفاء هذه الشروط تُصرف أول دفعة من حصيلة القرض ومقدارها 700 000 دولار أمريكي.

10 - تحدد الإجراءات التالية باعتبارها شروطاً مسبقة لتنفيذ اتفاقية القرض:

(أ) أن تقدم الحكومة إلى الصندوق رأياً قانونياً صادراً عن السلطة المختصة في بنن ومقبولاً لدى الصندوق شكلاً ومضموناً؛

(ب) أن تكون لجنة التوجيه والرصد الوطنية، ووحدة تنسيق البرنامج، ووحدات المساندة الإقليمية قد أُنشئت بمرسوم صادر عن الوكالة الرائدة للبرنامج؛

(ج) أن يكون قد تم اختيار موظفي البرنامج؛

(د) أن تكون الحكومة قد فتحت الحساب الخاص، والحساب الفرعي الخاص، وحساب البرنامج.



APPENDIX I

COUNTRY DATA

BENIN

<b>Land area (km<sup>2</sup> thousand) 2003 1/</b>	111	<b>GNI per capita (USD) 2003 1/</b>	440
<b>Total population (million) 2003 1/</b>	6.72	<b>GDP per capita growth (annual %) 2003 1/</b>	2.2
<b>Population density (people per km<sup>2</sup>) 2003 1/</b>	61	<b>Inflation, consumer prices (annual %) 2003 1/</b>	2
<b>Local currency</b>	CFA Franc BCEAO (XOF)	<b>Exchange rate: USD 1 =</b>	XOF 545
<b>Social Indicators</b>		<b>Economic Indicators</b>	
Population (average annual population growth rate) 1997-2003 1/	2.6	GDP (USD million) 2003 1/	3 476
Crude birth rate (per thousand people) 2003 1/	38	Average annual rate of growth of GDP (%) 1/ 1983-1993	2.5
Crude death rate (per thousand people) 2003 1/	13	1993-2003	5.2
Infant mortality rate (per thousand live births) 2003 1/	91	Sectoral distribution of GDP 2003 1/	
Life expectancy at birth (years) 2003 1/	53	% agriculture	36
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a	% industry	14
Poor as % of total rural population 1/	n/a	% manufacturing	9
Total labour force (million) 2003 1/	3.06	% services	50
Female labour force as % of total 2003 1/	48	Consumption 2003 1/	
<b>Education</b>		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	14
School enrolment, primary (% gross) 2003 1/	109 a/	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	81
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2003 1/	60 a/	Gross domestic savings (as % of GDP)	5
<b>Nutrition</b>		<b>Balance of Payments (USD million)</b>	
Daily calorie supply per capita	n/a	Merchandise exports 2003 1/	541
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2003 3/	31 a/	Merchandise imports 2003 1/	758
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2003 2/	23 a/	Balance of merchandise trade	-217
<b>Health</b>		Current account balances (USD million)	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2003 1/	5 a/	before official transfers 2003 1/	n/a
Physicians (per thousand people) 2003 1/	n/a	after official transfers 2003 1/	n/a
Population using improved water sources (%) 2002 2/	68	Foreign direct investment, net 2003 1/	51
Population with access to essential drugs (%)	n/a	<b>Government Finance</b>	
Population using adequate sanitation facilities (%) 2002 2/	32	Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2003 1/	n/a
<b>Agriculture and Food</b>		Total expenditure (% of GDP) 2003 1/	n/a
Food imports (% of merchandise imports) 2003 1/	24 a/	Total external debt (USD million) 2003 1/	1 828
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	188 a/	Present value of debt (as % of GNI) 2003 1/	28
Food production index (1999-01=100) 2003 1/	134	Total debt service (% of exports of goods and services) 2003 1/	8 a/
Cereal yield (kg per ha) 2003 1/	1 173	Lending interest rate (%) 2003 1/	n/a
<b>Land Use</b>		Deposit interest rate (%) 2003 1/	4
Arable land as % of land area 2003 1/	23 a/		
Forest area as % of total land area 2003 1/	24 a/		
Irrigated land as % of cropland 2003 1/	0 a/		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2005

2/ UNDP, *Human Development Report*, 2005

**PREVIOUS IFAD FINANCING IN BENIN**

<b>Project/Programme Name</b>	<b>IFAD Approved Financing (USD '000)</b>	<b>Board Approval</b>	<b>Loan Signing</b>	<b>Loan Effectiveness</b>	<b>Current Closing</b>	<b>Project Completion Date</b>	<b>Cooperating Institution</b>	<b>Project Status</b>
Borgou Province Rural Development Project (PDRB 61-BE – 61)	13 998	22.04.81	18.06.81	09.03.82	30.06.89	31.12.88	World Bank: IDA	Closed
Atacora Province Rural Development Project (PDRA 101-BE – 101)	9 000	14.09.82	16.11.82	23.06.83	31.12.90	30.06.90	World Bank: IDA	Closed
Second Borgou Rural Development Project (PDRB-II 210-BE – 210)	10 500	02.12.87	29.06.88	06.12.88	31.12.94	30.06.94	World Bank: IDA	Closed
Second Atacora Rural Development Project (PDRA-II 289-BE – 289)	8 518	11.12.91	23.06.92	30.09.92	31.12.99	30.06.99	UNOPS	Closed
Income-Generating Activities Project (PAGER 399-BJ – 488)	12 000	06.12.95	13.09.96	13.03.97	30.06.05	31.12.04	UNOPS	Closed
Microfinance and Marketing Project (PROMIC 470-BJ – 1028)	12 168	22.04.98	03.07.98	04.05.99	31.12.06	30.06.06	IFAD	Ongoing
Roots and Tubers Development Programme (PDRT 530-BJ – 1127)	13 114	03.05.00	20.06.00	23.07.01	31.03.09	30.09.08	BOAD	Ongoing
Participatory Artisanal Fisheries Development Support Programme (PADPPA 570-BJ – 1211)	10 009	06.12.01	20.02.02	19.02.03	30.09.11	31.03.11	AfDB	Ongoing
<b>Total Assistance: USD 89 307 000</b>								



## LOGICAL FRAMEWORK

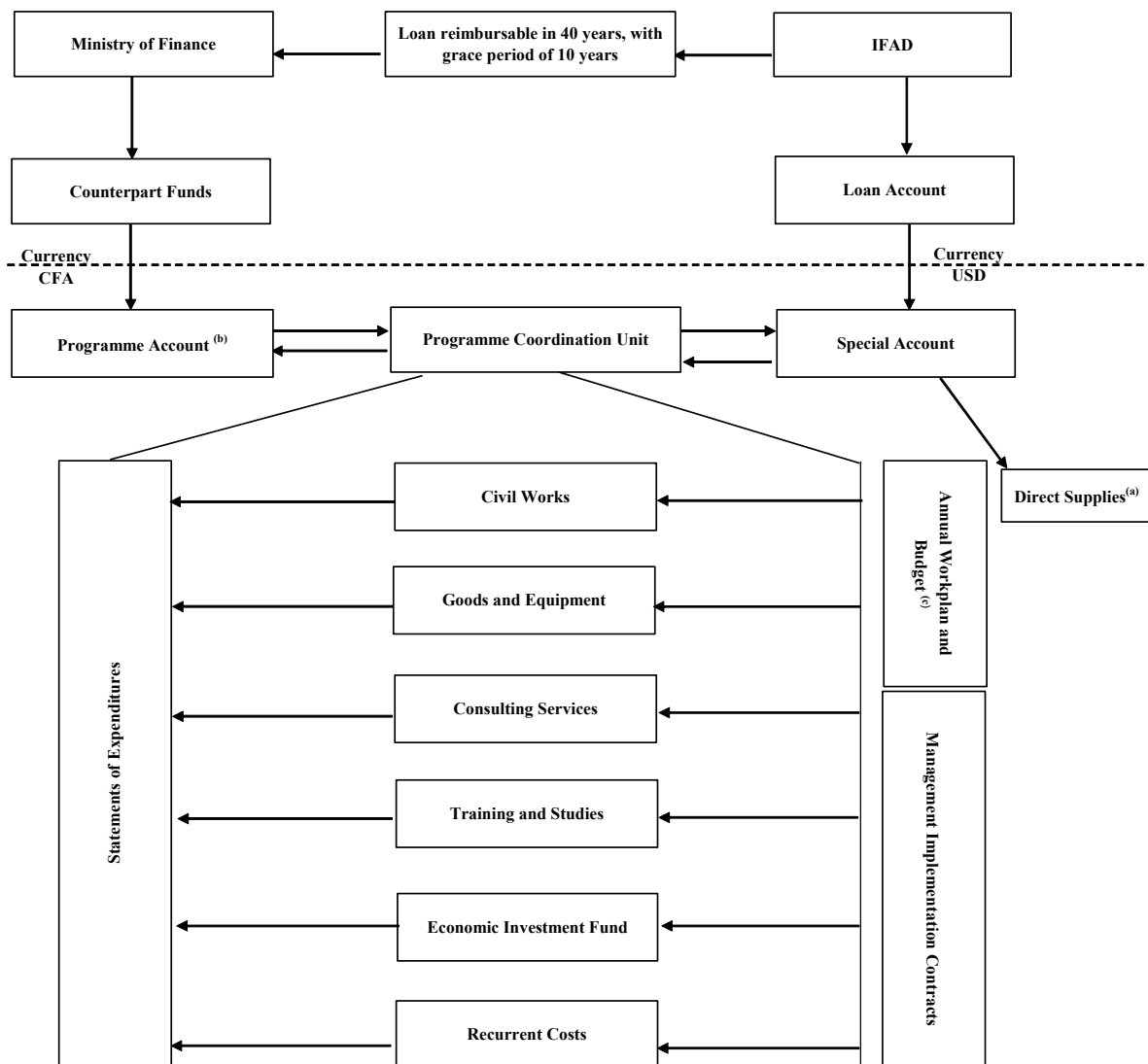
NARRATIVE DESCRIPTION	OBJECTIVELY VERIFIABLE INDICATORS (by gender where feasible)	SOURCE OF VERIFICATION	HYPOTHESES AND RISKS
<p><b>Development Goal:</b> Help reduce rural poverty sustainably by increasing household incomes and improving community-level organizations</p> <p><b>Specific Objectives:</b> 1) Earnings obtained directly and indirectly through group IGAs and Micro-Businesses (MBs) increased sustainably</p> <p>2) Network of FSAs sustainably consolidated and expanded to provide financial services that respond to needs of the poor and women</p> <p>3) Capacity of village-level organizations and actors (VDCs and IGA groups) sustainably strengthened and fully representative</p> <p>4) Strengthen policy dialogue on rural development and forge strategic partnerships</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Index of household assets</li> <li>- Nutrition status of under fives</li> <li>- Increased purchasing power of poor rural households</li> <li>- Women's situation improved</li> <li>- Household food security</li> <li>- No. of IGAs /MBs created and/or consolidated</li> <li>- No. and % of IGAs /MBs still viable after three years</li> <li>- No. of jobs created by MBs</li> <li>- Volume/value of products by IGAs &amp; MBs</li> <li>- Gross margins by type of activity</li> <li>- No. of financially viable FSAs</li> <li>- Apex bodies in place</li> <li>- Degree of institutional and financial autonomy of apex bodies</li> <li>- No. of VDCs with VDPs integrated in CDPs</li> <li>- Breakdown of leadership of VDCs and groups by gender and literacy level and occupation</li> <li>- Committee of partners (<i>comité de concertation</i>) in place and functioning well</li> <li>- No. of actions carried out in synergy with partners</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Baseline surveys</li> <li>- Survey of socio-economic impact (RIMS),</li> <li>- Anthropomorphic and nutritional surveys</li> <li>- Project completion and final evaluation reports</li> <li>- Poverty survey</li> <li>- Impact assessments by DPP and OCS using PRSP and MDG indicators</li> <li>- Progress reports by projects in IFAD portfolio</li> <li>- Documents on decentralization process</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Political stability will permit economic growth</li> <li>- Decentralization process will continue properly</li> <li>- Target groups will enter the programme</li> <li>- Synergies/complementarities are possible with other projects/ programmes</li> <li>- Inflation remains low</li> <li>- Proceeds from IFAD's loan and Government's counterpart funds will be mobilized rapidly</li> </ul>
<b>EXPECTED OUTPUTS</b>			
<p><b>Output 1:</b> <i>Returns to IGA groups and MBs are positive and stable over time</i></p> <p><b>Output 2:</b> <i>FSA network and apex bodies are formally recognized and delivering appreciated financial services to shareholders</i></p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- 830 IGA groups showing profit at the end of the programme</li> <li>- 350 MBs showing profit at the end of the programme</li> <li>- No. of FSAs created/upgraded</li> <li>- No. of FSAs fully autonomous</li> <li>- Apex bodies in place to assure policy-making, technical and financial support</li> <li>- FSA network formally recognized</li> <li>- Viable lending operations (by gender, term, type of activity)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Quarterly reports by M&amp;E unit</li> <li>- Semestrial reports by PCU</li> <li>- Reports by services providers</li> <li>- Reports by supervision missions</li> <li>- Annual reviews of AWP/B performances</li> <li>- Mid-term Review</li> <li>- Annual surveys of selected IGA/MB performances</li> <li>- Technical/financial analyses (earnings / margins)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Economic context will be favourable for investment in IGAs and MBs</li> <li>- FSA network can become fully self-sustaining</li> <li>- Inputs/ raw materials will be available</li> <li>- Prices will be profitable</li> <li>- Activities will not be endangered by bad weather, pests or diseases</li> <li>- Services providers have required human resources</li> </ul>

NARRATIVE DESCRIPTION	OBJECTIVELY VERIFIABLE INDICATORS (by gender where feasible)	SOURCE OF VERIFICATION	HYPOTHESES AND RISKS
<p><b>Output 3:</b> Village-level organizations and actors participate actively and substantively in planning, implementation, monitoring of development at village and commune levels as envisaged by decentralization law</p> <p><b>Output 4:</b> PADER is implemented cost effectively, M&amp;E is carried out efficiently by all projects in IFAD portfolio and DPP, and strategic partnerships are forged with similar projects and programmes</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- No. of IGA groups trained</li> <li>- No. of VDCs fostered/trained</li> <li>- No. of VDPs integrated in CDPs</li> <li>- No. of collective infrastructure built</li> <li>- PCU and URAs in place, staffed and equipped</li> <li>- M&amp;E Unit of PCU operating efficiently</li> <li>- M&amp;E Unit of DPP operating efficiently/sending data to OCS</li> <li>- Strategic partnerships</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Feasibility studies and business plans</li> <li>- Evaluation of training</li> <li>- Training materials</li> <li>- Contracts</li> <li>- Technical designs</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- DPP accepts assistance/backstopping</li> <li>- Disbursements will be made in compliance with procedures and in timely fashion</li> </ul>
<b>ACTIVITIES:</b>			
<p><b>1.1</b> Foster and/or strengthen existing and new IGA groups and MBs, by contracting specialized services providers to assist with feasibility studies and business plans, training in technological, managerial and marketing skills, provision of advisory services and backstopping</p> <p><b>1.2</b> Collection of data on markets and prices in collaboration with IGA groups and MBs and dissemination by local radio</p> <p><b>1.3</b> Establish market initiatives fund (e.g. surveys, participation in trade fairs)</p> <p><b>1.4</b> Establish Village-level Infrastructure Fund to subsidize up to 90% of cost of collective infrastructure for new groups and villages (storage, markets, collection points, wells for market gardening)</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- No. of services provision contracts</li> <li>- Training modules and materials</li> <li>- No. of business plans by type of activity and gender</li> <li>- IGA groups: 332 courses on managerial and technological skills; 6 640 members trained, 32 200 days of training</li> <li>- MBs: 70 courses on business skills, entrepreneurial spirit and technological skills, 1 400 persons trained; 8 400 days of training</li> <li>- MBs: 201 courses on marketing, 4 020 persons trained, 16 780 days of training</li> <li>- IGA groups &amp; MBs: 9 440 days of advisory services</li> <li>- Data collection systems in place</li> <li>- No. of local radio stations</li> <li>- No. of broadcasts</li> <li>- Villages reporting reception</li> <li>- No. and type of requests for financing of marketing initiatives received/ approved</li> <li>- Requests received/ approved</li> <li>- No. and type of facility built (16 storage, 10 markets, 80 wells)</li> <li>- Area irrigated/cropped</li> <li>- No. of gardeners</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Contracts</li> <li>- Reports by services providers</li> <li>- Quarterly reports by M&amp;E unit of PADER</li> <li>- Semestrial reports by PCU</li> <li>- Periodic performance evaluations by M&amp;E unit</li> <li>- Periodic surveys of IGA/MB viability</li> <li>- Monitoring of local radio broadcasts</li> <li>- Surveys of penetration by IGAs/MBs (by gender)</li> <li>- Reports and proceedings on marketing initiatives</li> <li>- Applications submitted</li> <li>- Works contracts</li> <li>- Reports by M&amp;E unit of PADER and DPP</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Economic activities of IGA groups and MBs can generate attractive returns</li> <li>- Services providers with required skills are available</li> <li>- Information on markets and prices arrives in villages and markets in time to allow IGA groups and MBs to adapt their strategies.</li> <li>- Marketing initiatives will open up new markets</li> <li>- Processing of applications will be done transparently</li> <li>- Designs will be well done</li> <li>- Implementation deadlines will be respected</li> </ul>
<p><b>2.1</b> Engage private-sector specialists to assist FSAs in strengthening, consolidating and expand FSA network by increasing memberships (particularly of women), improving management hence returns (dividends), creating new FSAs, promoting active participation of women, etc.</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- No. of services provision contracts</li> <li>- 144 existing FSAs fully viable</li> <li>- 60 new FSAs well launched</li> <li>- 25 000 new shareholders (&gt;50% women)</li> <li>- Accounts of FSAs closed and audited on time</li> <li>- At least 95% of FSAs pay dividends every year</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Annual statements of FSAs</li> <li>- Annual audits of FSAs</li> <li>- Reports by PADER</li> <li>- Supervision reports</li> <li>- Reports by services providers</li> <li>- Certifications by MFE</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Legal environment is favourable for microfinance</li> <li>- Ceiling rates set by PARMEC law may remain restrictive</li> </ul>

NARRATIVE DESCRIPTION	OBJECTIVELY VERIFIABLE INDICATORS (by gender where feasible)	SOURCE OF VERIFICATION	HYPOTHESES AND RISKS
<p><b>2.2</b> Support the development of new services and products, including financial and non-financial intermediation with other MFIs</p> <p><b>2.3</b> Foster an effective and viable apex structure (AS) as a representative policy-making, lobbying, technical backstopping and financial support institution, with the possibility - after MTR - of transferring the financial support function (refinancing, inter-FSA transfers of excess liquidity, etc.) to a share company (SA) to be created and owned both by FSAs and external investors</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- No. and volume of lending operations (by type of loan and activity)</li> <li>- Risk portfolio (&gt;1 month) &lt; 3% on average (by gender of defaulters)</li> <li>- Variations of social capital (no. of shareholders, average shares held)</li> <li>- No. and type of new products/ services tested/ introduced by FSAs and/or other MFIs</li> <li>- No. of shareholders receiving MT/LT loans from other MFIs (by type of loan, purpose)</li> <li>- AS created and recognized by MFE</li> <li>- SA created and recognized by MFE</li> <li>- No. of shares in SA held by non-FSA shareholders</li> <li>- AS and SA have detailed articles of association, internal rules and procedures</li> <li>- AS and SA are financially self-sustaining by end of PADER</li> <li>- Risk portfolio &lt;1% at level of SA</li> <li>- Volume of refinancing obtained through SA</li> <li>- Transfers of excess liquidity</li> <li>- No. of meetings attended by AS</li> <li>- Pro-poor microfinance policies</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Articles of association, procedure manuals published by AS and SA</li> <li>- Annual reports by AS</li> <li>- Annual reports by SA</li> <li>- Proceedings of meetings and seminars on microfinance attended by AS</li> <li>- Evolution of policy and legislation on microfinance</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Services providers exist and will be willing to provide close technical support</li> <li>- Election of women to leadership positions will be actively promoted by support staff and services providers</li> <li>- Other MFIs will accept to provide refinancing</li> <li>- All FSAs will recognize merits of having an apex body</li> <li>- All FSAs will be financially able to buy shares and bear part of the costs of apex bodies</li> <li>- Apex bodies will be managed competently and transparently</li> <li>- Macro-economic environment will enable bank refinancing of SA</li> </ul>
<p><b>3.1</b> Engage services providers, including MAEP's decentralized centres for the promotion of agriculture at regional and <i>commune</i> levels (CeRPA and/or CeCPA), to assist in strengthening village-level capacities to plan, execute, manage and monitor local development in compliance with CDPs</p> <p><b>3.2</b> Upgrade literacy skills of villagers, particularly IGA group members and women</p> <p><b>3.3</b> Promote active participation of women in village-level decision-making</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- No. of services provision contracts</li> <li>- No. and type of village institutions fostered/ strengthened</li> <li>- No. of fully autonomous VDCs (training modules D &amp; E)</li> <li>- No. of VDPs prepared and validated locally</li> <li>- No. of VDPs integrated in CDP <i>commune</i></li> <li>- No. of village literacy instructors trained</li> <li>- No. of literacy courses organized</li> <li>- No. of trainees by age and sex</li> <li>- % of trainees passing tests</li> <li>No. and % of women elected to leadership positions on VDCs and IGA groups</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Quarterly reports by M&amp;E</li> <li>- Semestrial reports by PCU</li> <li>- Annual review of AWP/Bs</li> <li>- Reports by supervision missions</li> <li>- Reports by services providers</li> <li>- Quarterly reports by field offices of PADER</li> <li>- Proceedings of annual participatory evaluation workshops</li> <li>- VDPs and CDPs</li> <li>- Results of literacy tests</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- VDCs will be representative, with clearly defined roles</li> <li>- Qualified services providers can be found</li> <li>- Populations will recognize merits of better organization</li> <li>- Strong harmonious relations can be fostered between villages and <i>commune</i>-level authorities</li> <li>- Local youths will be willing to become literacy instructors</li> <li>- There is a demand for literacy training, particularly among women</li> <li>- Services providers and</li> </ul>

NARRATIVE DESCRIPTION	OBJECTIVELY VERIFIABLE INDICATORS (by gender where feasible)	SOURCE OF VERIFICATION	HYPOTHESES AND RISKS
			project staff will encourage villagers and groups to elect women for leadership positions
<p><b>4.1</b> Establish guidance and oversight committees to cover the whole IFAD Portfolio (National Steering &amp; Monitoring Committee [CNOS]) and decentralized activities of PADER (regional steering committee [CRP])</p> <p><b>4.2</b> Establish management structure with qualified staff and adequate logistics at central (PCU) and decentralized levels (regional support units)</p> <p><b>4.3</b> Efficient and cost-effective management of PADER by UCP</p> <p><b>4.4</b> Efficient and cost-effective execution of M&amp;E activities by specialized unit within UCP</p> <p><b>4.5</b> Help strengthen the M&amp;E capabilities of DPP/ MAEP to produce data required by OCS</p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- 1 CNOS and 3 CRPs in place and operating</li> <li>- UCP and 3 URAs in place, well staffed and equipped</li> <li>- M&amp;E unit within UCP in place, well staffed and equipped</li> <li>- AWP/Bs formulated on schedule and duly approved</li> <li>- At least 75% of AWP/Bs achieved</li> <li>- Baseline surveys completed</li> <li>- PADER database created and updated regularly using standard modules and procedures for data collection and processing</li> <li>- Same M&amp;E procedures and terms adopted by all IFAD-supported interventions in Benin</li> <li>- M&amp;E procedures and indicators in line with national system</li> <li>- Disbursement of IFAD loan by category of expenditures</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Minutes of CNOS/CRP meetings</li> <li>- Approved AWP/Bs</li> <li>- Semestrial reviews of AWP/B achievements</li> <li>- Supervision reports</li> <li>- PADER accounts and external audits</li> <li>- Report on baseline surveys</li> <li>- M&amp;E reports by M/E unit of UCP</li> <li>- Manuals on M&amp;E procedures and periodic evaluations of compliance</li> <li>- Reports by M&amp;E unit of DPP/MAEP</li> <li>- Reports by OCS</li> <li>- Archives on disbursements (IFAD and MFE)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Managers of all interventions in IFAD portfolio will adhere fully to the strategy of PADER</li> <li>- Certain tasks can be centralized without difficulty</li> <li>- Regional synergies can be fostered</li> <li>- The M&amp;E unit of DPP/MAEP will operate efficiently and effectively</li> <li>- Reformed procedures for management of public expenditures may slow down procurements and disbursements</li> </ul>
<b>MEANS</b>	<b>USD '000</b>		
<p><b>Component 1: Support to rural IGAs and MBs</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- Identification/fostering of IGAs</li> <li>- Support for marketing</li> <li>- Collective infrastructures</li> </ul> <p><b>Component 2: Access to rural microfinance</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- Consolidation of first-generation FSAs</li> <li>- Expansion of FSA network</li> <li>- Creation of apex institutions</li> </ul> <p><b>Component 3: Support to village-level institutions</b></p> <p><b>Component 4: Coordination and strategic partnerships</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- UCP</li> <li>- Strategic partnerships</li> </ul> <p style="text-align: right;"><b>Total base costs</b></p> <p style="text-align: right;"><b>Physical contingencies</b></p> <p style="text-align: right;"><b>Price contingencies</b></p> <p style="text-align: right;"><b>TOTAL PROGRAMME COST</b></p>	<p><b>3 481</b></p> <p>1 882</p> <p>719</p> <p>880</p> <p><b>5 953</b></p> <p>1 043</p> <p>788</p> <p>4 123</p> <p><b>2 373</b></p> <p><b>2 214</b></p> <p>1 575</p> <p>639</p> <p><b>14 021</b></p> <p>75</p> <p>692</p> <p><b>14 788</b></p>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- Statements of accounts</li> <li>- Audit reports</li> <li>- M&amp;E reports</li> <li>- Management reports</li> </ul>	

FLOW OF FUNDS



Notes:

(a) Suppliers paid from Special account;

(b) Programme Account for local counterpart funds;

(c) Disbursement based on annual work programme, budget, and associated implementation contracts

**COSTS AND FINANCING**

**Table 1 – Expenditure Accounts by Financiers (USD ‘000)**

	Government		Local Participation		MFIs/Bank		IFAD		FSA Network		Total		For. Exch.	Local (Excl. Taxes)	Duties & Taxes
	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%			
<b>I. Investment Costs</b>															
A. Civil Engineering	204	34.0	-	-	-	-	198	33.0	198	33.0	600	4.1	28	482	90
B. Transportation and Equipment	391	38.8	-	-	-	-	615	61.2	-	-	1 006	6.8	500	116	391
C. International Technical Support	0	-	-	-	-	-	92	100.0	-	-	92	0.6	82	10	-
D. Studies and National Technical Support	182	17.0	21	2.0	-	-	869	81.0	-	-	1 073	7.3	50	841	182
E. Training	137	5.0	123	4.5	-	-	2 482	90.5	-	-	2 742	18.5	148	2 457	137
F. Provision of Implementation Services	282	10.0	-	-	-	-	2 539	90.0	-	-	2 822	19.1	130	2 692	-
<b>G. Funds</b>															
Community Investment Fund	333	35.0	95	10.0	-	-	523	55.0	-	-	951	6.4	44	765	143
IGAs Support Fund	-0	-0.0	26	10.0	-	-	237	90.0	-	-	263	1.8	12	251	-
Capitalization Support Fund	19	0.6	-	-	500	14.7	974	28.6	1 917	56.2	3 411	23.1	75	3 336	-
<b>Subtotal Funds</b>	352	7.6	121	2.6	500	10.8	1 734	37.5	1 917	41.4	4 625	31.3	130	4 352	143
<b>Total Investment Costs</b>	1 549	12.0	266	2.0	500	3.9	8 530	65.8	2 115	16.3	12 960	87.6	1 068	10 949	943
<b>II. Recurrent Costs</b>															
A. Salaries and Mission Expenses	194	13.9	-	-	-	-	1 198	86.1	-	-	1 392	9.4	-	1 392	-
C. Operation and Maintenance	159	36.5	-	-	-	-	277	63.5	-	-	436	2.9	201	76	159
<b>Total Recurrent Costs</b>	353	19.3	-	-	-	-	1 475	80.7	-	-	1 828	12.4	201	1 468	159
	1 902	12.9	266	1.8	500	3.4	10 005	67.7	2 115	14.3	14 788	100.0	1 269	12 417	1 102

**Table 2 – Expenditure Accounts by Components - Totals Including Contingencies (USD ‘000)**

	Support to Rural IGA Groups and MBs			Access to Rural Microfinance			Support to village-level institutions	Programme Coordination & Strategic Partnerships		Total
	Support to the identification and implementation of IGA projects	Support to marketing	Implementation and management of economic infrastructure	Consolidation of first-generation FSAs	Horizontal network expansion	Creation of apex body		Creation of UCP	Strategic partnerships	
	<b>I. Investment Costs</b>									
A. Civil Engineering	-	-	-	-	600	-	-	-	-	600
B. Transportation and Equipment	4	-	-	138	153	212	151	324	25	1 006
C. International Technical Support	-	-	-	-	-	74	-	-	18	92
D. Studies and National Technical Support	415	216	-	-	-	130	37	105	169	1 073
E. Training	1 253	552	-	-	-	322	503	-	112	2 742
F. Provision of Implementation Services	-	-	-	916	100	-	1 806	-	-	2 822
<b>G. Funds</b>										
Community Investment Fund	-	-	951	-	-	-	-	-	-	951
IGAs Support Fund	263	-	-	-	-	-	-	-	-	263
Capitalization Support Fund	-	-	-	-	-	3 411	-	-	-	3 411
<b>Subtotal Funds</b>	263	-	951	-	-	3 411	-	-	-	4 625
<b>Total Investment Costs</b>	1 935	768	951	1 053	853	4 149	2 496	429	324	12 960
<b>II. Recurrent Costs</b>										
A. Salaries and Mission Expenses	69	-	-	71	-	18	69	799	366	1 392
C. Operation and Maintenance	-	-	-	-	-	-	-	436	-	436
<b>Total Recurrent Costs</b>	69	-	-	71	-	18	69	1 235	366	1 828
	2 004	768	951	1 124	853	4 167	2 565	1 664	690	14 788
Taxes	135	64	143	53	149	120	90	303	44	1 102
Foreign Exchange	92	36	44	110	109	288	183	367	41	1 269

## ORGANIZATION AND MANAGEMENT

### Organizational Arrangements

1. PADER has been designed as a framework programme for the whole of IFAD's portfolio in Benin. The **lead agency** for PADER will be the Ministry of Agriculture, Livestock and Fisheries (MAEP, *Ministère de l'Agriculture de l'Élevage et de la Pêche*) through its Department for Planning and Policy (DPP, *Direction de la Planification et de la Prospective*). The fact that DPP is already the lead agency for the other projects should not only facilitate coordination, harmonization and synergy-building, but also reduce the costs of certain services and thereby enhance the cost-effectiveness of all IFAD-supported interventions in the country. DPP has six services (Planning/Programming, Trend Analysis/Forecasting, Technical Cooperation, Statistics, Documentation, and Administration/Finance) as well as two specialized units (Monitoring and Evaluation, and Women in Agricultural and Rural Development).

2. **Guidance and oversight** will be assured by a National Steering and Monitoring Committee (CNOS, *Comité national d'orientation et de suivi*) with jurisdiction of the whole of IFAD's portfolio and by three Regional Steering Committees (CRP, *Comités régionaux de pilotage*) covering the decentralized field offices of PADER. Chaired by a qualified staff of MAEP appointed by the Minister, **CNOS** will have representatives from: (a) the ministries directly concerned by the IFAD portfolio (MAEP, the Ministry of Finance (MFE, *Ministère des Finances et de l'Économie*) and Planning/Development), (b) professional organizations of beneficiaries (President of the apex body of the FSA microfinance network, President of the Union of Village Organizations), and (c) specialized partner agencies (NGOs providing support to the FSAs and professional organizations, literacy training). It will be specially mandated to carry out periodic evaluations of the extent to which synergies and complementarities are being generated within IFAD's portfolio and with other operations. Chaired by the Coordinator of PADER, the **three CRPs** located in the same towns as the programme's decentralized field offices will have a membership comprising the Heads of the decentralized office as well as representatives from: (a) the decentralized offices of relevant line departments, notably those of MAEP, (b) the mayors of three representative *communes*, (c) professional organizations; (d) village-level institutions, (e) partner projects and (f) services providers. The CRPs of each project will hold workshops every six months to review progress and performances and make recommendations.

3. **Day-to-day management** will be assured by a PCU working through three regional support units (URA, *Unités régionales d'appui*). Their mandate and responsibilities will be defined in detail by a MAEP ministerial order. The **PCU** will be headed by a Coordinator with the capability and vision to sustain pro-poor advocacy in policy dialogue as representative of IFAD's portfolio in Benin, to ensure the harmonization of certain tasks, notably M&E and tendering/contracting of services providers, inter-project collaboration, planning, implementation and reporting; and to initiate strategic partnerships with like-minded stakeholders. The PCU will be housed in the offices built by a previous IFAD project (PAGER) at Abomey-Calavi near Cotonou. The Coordinator will be assisted by a staff of five professionals, including a Head of Administration and Finance, a Head of M&E, and the Heads of the three technical components (Promotion of IGA Groups and MBs; Rural Finance, and Village-Level Organizations). Its mandate will be to: (a) coordinate the implementation of PADER and the fostering of complementarities and synergies with PDRT, PADPPA and other interventions; (b) assure the administrative, financial and accounting management of PADER and promote procedure harmonization within IFAD's portfolio; (c) monitor and guide the work of the three URAs; (d) assure competent M&E in collaboration with PDRT/PADPPA and DPP; (e) foster and maintain relations with strategic partners, and (f) consolidate M&E for IFAD's portfolio and link it with the Observatory on Social Change (*Observatoire du Changement Social*, OCS).



## APPENDIX VI

4. The **three URAs** will be staffed by a Chief, an Accountant-Secretary and support personnel. The URA to be housed in the premises of PDRT at Parakou will have jurisdiction over Borgou and Alibori departments; the one to be housed in premises currently occupied by PROMIC at Natitingou will cover Atacora and Donga; and the one to be housed in premises provided by MAEP at Bohicon will cover the whole of the south of the country. Proximity with the management units of other projects will facilitate the pooling of staff and means and thereby enhance cost-effectiveness. The URAs will be mandated to: (a) coordinate the preparation of AWPBs and undertake M&E activities in close collaboration with partner agencies and the decentralized departments of MAEP at regional and *commune* levels (CeRPA, *Centre régional de promotion agricole*; CeCPA, *Centre communal de promotion agricole*); (b) supervise the work of services providers and implementing agencies; (c) represent the PCU at regional meetings and committees; (d) manage the URA's human, material and financial resources.

5. **Strategic partnerships** will be forged and maintained by the Coordinator with a broad range of like-minded institutions, including projects and programmes financed by other donors. Framework agreements will lay down the objectives and terms of collaboration, work plans, arrangements for M&E, etc. Where possible, the URA will be located in the offices of ongoing projects. Staff recruitment procedures will be open and transparent, based on pre-defined job profiles. Contractual partners may be from the public or private sector, polyvalent or specialized (e.g. microfinance and literacy).

6. Actual **delivery of support** to the villages, groups and individuals will be assured by qualified services providers working under contract with the PCU, with the relevant URA assuring close supervision in the field. This approach, which is based on the delegation of such responsibilities ("*faire-faire*"), was originally introduced by PAGER in 1997, and it has generated promising results in the context of PROMIC, PDRT and PADPPA. Under PADER, it will be combined with the "work together" ("*faire-avec*") approach originally introduced by PDRT, where the focus is on helping beneficiaries to work out their own plans and rely on their own resources to carry them out; identify potential sources of assistance; negotiate for that assistance; etc. The experience thus required is expected to upgrade their capacity to lobby for and defend their interests at higher levels, starting with *commune*-level development planning. The role of the implementing agencies and partners of PADER (and the other projects) will be to enable this bottom-up process, provide the training and backstopping needed to empower the beneficiaries, themselves, to do what they want to do. The implementing agencies may be polyvalent (e.g. for community-level institution building) or specialized (e.g. training and backstopping by microfinance specialists to the FSAs and their apex body; training and supervision of village literacy instructors; *ad hoc* studies; installation of management tools; training); they may be public line departments or private sector operators (NGOs, consultants). It is anticipated that MAEP's centres at regional and *commune* levels (CeRPA and CeCPA) will play an important role with regard to agricultural development.

### Implementation Arrangements

7. A major innovation of PADER concerns the intention to make it a framework programme explicitly designed to generate synergies by exploiting every opportunity for collaboration and harmonization of efforts both within IFAD's portfolio and with other projects through strategic partnerships. The related procedures, including the roles and responsibilities of the steering committees (CNOS and CRP) will be worked out in detail at a meeting attended by the senior staff of all IFAD-supported projects, and representatives from MAEP/DPP. This meeting will be held as soon as possible after PADER becomes effective.

8. **Activity planning and budgeting.** PADER will provide the framework and resources for combining the planning, monitoring and evaluating of performances of all interventions undertaken as part of IFAD's portfolio in Benin. The preparation of AWPBs will start at the level of each URA,

where the staff of all projects will develop their proposals to be presented at a workshop chaired by the regional steering committee. At the workshop, they will identify the most promising opportunities for working together to exploit synergies at village level; calculate the resources to be mobilized and describe the results to be obtained in terms both of outputs and outcomes. The resulting regional AWPBs, disaggregated by *commune* and village, and indicating the costs to be borne by which project for each village, will be compiled by the PCU to produce the consolidated AWPB for PADER. The latter, as well as the AWPBs for PDRT and PADPPA, will be submitted to the CNOS for review and approval before forwarding to IFAD for approval. CNOS will pay particular attention to the extent to which the AWPBs of the different projects are really and truly inter-connected. AWPBs and progress reports will have a chapter highlighting these aspects.

9. **Harmonization of financial management.** PADER will also provide a framework and resources to introduce the same terms and procedures for keeping accounts (types of procurements and purchases, salaries and allowances, training costs, overheads, studies and surveys) and for tendering/contracting the services of implementing agencies. Tendering procedures, in particular, will be reviewed in the light of IFAD's Guidelines, in agreement with the procedures of MAEP and/or national norms as appropriate.

### **Beneficiary Participation and Empowerment**

10. The procedures for furthering genuine beneficiary participation and empowerment will be harmonized on the basis of the lessons learnt by past and ongoing projects. In addition to promoting economic groups (IGAs, FSAs), all four IFAD-supported projects will assist villages in establishing or strengthening governance institutions and unions to enhance the effectiveness of their relations with *commune*-level stakeholders (elected, technical and administrative) and external partners (projects, NGOs, central government). PADER's programme area coincides with the areas that were/are covered by PAGER and PROMIC, with the possibility of adding communes/villages being supported by PDRT and PADPPA. The village-level organizations are of four types: (a) groups formed to undertake IGAs; (b) village development committees (*Comités de développement villageois* and *Comités villageois de concertation* for PAGER and PDRT, respectively), (c) inter-village associations (*Associations villageoises de commercialisation* for PROMIC) and (d) the network of FSAs for PAGER and PROMIC.

11. PADER will **capitalize on these achievements** by extending the approach developed and tested by PAGER to PDRT and PADPPA (which has no provisions for village-level institution-building) and by continuing to support the inter-village associations fostered by PROMIC. Members as well as leaders will be systematically involved in all stages of the identification, planning, execution, monitoring and evaluation of development actions, including the preparation of a VDP aimed at translating the proposals contained in the development plan of their *commune* into concrete action that will benefit their village. Differentiated approaches will be adopted for two types of village: (a) mature villages where support will focus on upgrading of skills (training module D) and implementation of an exit strategy (Module E); and (b) non-mature villages, where the whole sequence of modules A to E will be implemented. Each module will end with an examination supervised by the URA, to test effectiveness of learning and teaching.

12. **Participatory evaluations** will be conducted annually at village level; representatives designated by the village will present and discuss the findings at annual workshops at regional level, compare experiences with those of other villages, etc. Assuring the active participation of disadvantaged categories in these evaluations would be part of the terms of references of implementing agencies and staff. As from the third year of involvement in PADER, beneficiary villages would be asked to evaluate the impact of various actions on specific target groups (women, youths) and aspects like empowerment, wellbeing, vision of the future, etc.

## Targeting and Gender

13. **Targeting.** Villages that have already benefited from PAGER and PROMIC will have priority of access to PADER, in order to strengthen and consolidate the capacities of their institutions. Eighty new villages will be identified by means of a diagnostic survey comprising 160 villages in the areas covered by PDRT and/or PADPPA. Their selection will involve a trade-off between poverty-related criteria and the importance of generating critical mass. At the level of each beneficiary village, the task of identifying the most vulnerable households and women, and ensuring that they are actively encouraged to participate in programme activities, will be vested in the community as one of the conditions of access to the support of PADER. Their performances in this regard will be carefully monitored by all staff as part of their normal duties.

14. **Gender.** PADER will adopt a “Gender and development” approach and promote its adoption as a cross-cutting objective of the whole IFAD portfolio. Women will be targeted not only as beneficiaries of support aimed at increasing their incomes, but also - and especially - as fully empowered participants in decision-making as members of their community, their group and their FSA, etc. Positive discrimination will be exercised in order to increase the chances that women will be recruited for professional positions within the PCU and URAs. The design process of PADER included the commissioning of detailed gender analyses of women and men’s opportunities and constraints with regard to participation in a broad range of activities (crops, livestock, fisheries, forests and natural resources management; processing, storage and marketing; and community affairs). PAGER, and especially PROMIC, were highly successful in attracting women to FSAs where they represent nearly 50% of the shareholders and close to 40% of the number and volume of loans. Like other ministries, MAEP has developed a coherent and pro-active gender strategy that will be supported by PADER. The monitoring of gender issues will be an integral part of the terms of reference of all staff, especially those engaged in M&E operations and decision-making.

## Monitoring and Evaluation

15. A critically important role of PADER will be to improve M&E performances within IFAD’s portfolio and to assist DPP/MAEP in completing the ongoing restructuring process. PADER’s database will serve both as a management tool for PCU and the URAs, and as a source of information that can be used by the national observatory charged with monitoring poverty trends (OCS). PCU will organize regular meetings to: (a) promote full harmonization of methods, tools and indicators for each project and for the portfolio as a whole; and (b) develop standard procedures that will facilitate compilation, synthesis and analysis. PADER will work very closely with the M&E unit of DPP, which has recently been restructured, to assist in upgrading the M&E and computer skills of staff. The support and backstopping to be provided to M&E/DPP will be harmonized with that provided by other sources (e.g. World Bank). In practice: (a) all IFAD-supported projects will use the same methods and tools for planning and carrying out data collecting and processing (modules, tables, indicators); (b) their M&E units will meet every three months to review performances, write joint progress reports, identify skills gaps and training requirements; (c) PDRT and PADPPA will forward their data and analyses regularly to PADER for compilation and synthesis; (d) PADER will assist the M&E Unit of DPP in meeting OCS’s information demands; and (e) PADER will commission surveys or studies on cross-cutting issues with a view to completing the documentation of experiences and post the results on the Internet, on the websites of individual projects or on FIDAFRIQUE, the pan-African website initiated and supported by IFAD. The consolidated financial statements of the FSAs will also be posted on the MIX-Market website.

16. IFAD’s “**Results and Impact Monitoring System**” (RIMS) will be installed in all three projects and they will reach agreement on the indicators to be used. PADER includes provisions for funds to carry out additional surveys by PDRT and PADPPA (e.g. child nutrition, morbidity/mortality due to infectious diseases, etc.), and for training staff in using RIMS in a gender-sensitive and pro-

poor manner. Strong emphasis will be placed on ensuring that all staff fully understand the differences reflected by the three-tiered structure of indicators introduced by RIMS: (a) first-level results (outputs) in terms of quantities and percentages (e.g. number of wells installed); (b) second-level results (outcomes) reflecting how the outputs have resulted in functional improvements and behavioural change (e.g. number of wells being used for irrigation after two years); and (c) third-level results (impact) reflecting the effects on a broader scale (e.g. wells allow farmers to increase their productivity, leading to increased assets, improved nutrition of children). Wherever possible, the indicators will be disaggregated by gender.

17. **Reporting.** NGO partners and contracted services providers will be required to send monthly data sheets to their URA, for submission to the PCU as part of their quarterly progress reports. The PCU will use the sheets to compile tables for forwarding to relevant stakeholders (implementing partners, URA heads, CeRPA, CeCPA, PDRT, PADPPA, DPP) also on a quarterly basis. The PCU will write six-monthly reports on the progress of PADER and send copies to the same partners and to the steering committees at national and regional levels (CNOS and CRP). Strategic partners will receive data and reports on activities undertaken in collaboration with them.

### ORGANIZATIONAL CHART

